

رسالة جواب أهل الحائر في سهو النبي ﷺ
دراسة وتحقيق

**The Reply Letter of the People of Al-
Haair Regarding the Prophet's (PBUHP)
Inadvertent Act: A Study and Editing**

م.د. نافع جميل خلف
جامعة الكوفة
كلية التربية الأساسية

**Dr. Lect. Nafa' Jameel Khalaf
University of Kufa
College of Basic Education**

سَلَامٌ
عَلَيْهِ وَآلِهِ

رسالة جواب أهل الحائر في سهو النبي

دراسة وتحقيق

الملخص:

لا يخفى ما لـ (حوزة سامراء) من أهمية في المنظومة الدينية للطائفة الامامية المعاصرة، اذ تركت اثرا في الواقع الشيعي حينها، ولا زال تراثها تستخرج كنوزه وتشر لآلته بين الفينة والفينة من قبل مراكز اهتمت به، وان كان (مركز تراث سامراء) من ابرز المختصين به.

وعند الاطلاع على ما يصدره (مركز تراث سامراء) نجد ان واحدة من ابوابه في نشر التراث هو (ما نسخ في سامراء)، ويشمل التراث الذي نسخ في هذه الحوزة المباركة، وان لم يكن مؤلفه من أبنائها، لتكون لدينا إضافة جديدة في عالم النسخ المخطوطة، ومحطة ترفد المحققين بتحف ثمينة.

وتعد (رسالة سهو النبي) المنسوبة لـ (الشيخ المفيد) واحدة من هذه المخطوطات التي حظيت باهتمام هذه الحوزة المباركة، اذ فيها عثر عليه مما خط في سامراء نجد نسختين من هذه الرسالة كتبتا في سامراء، وهذا يعزز ما لدى المحققين من نسخ إضافية تعينهم في إخراجها بأفضل ما يكون.

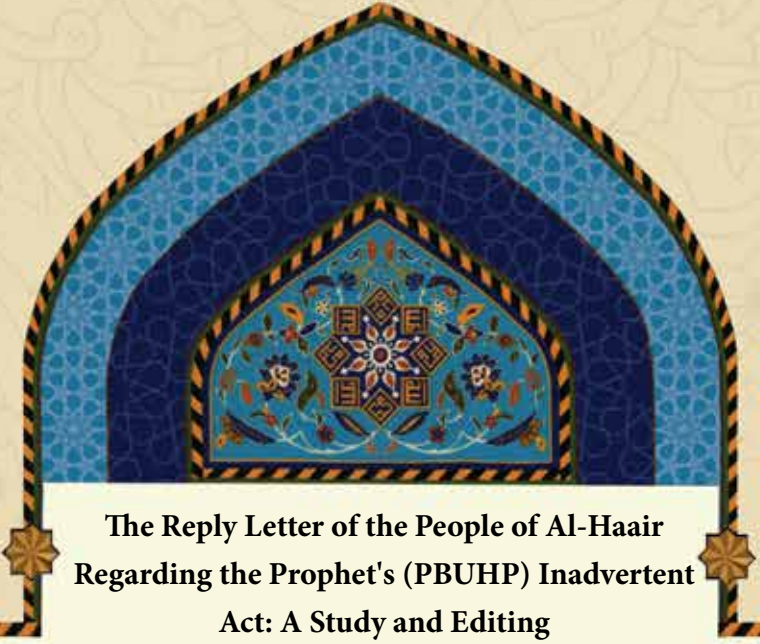
ولما كانت (مسألة سهو النبي) من المسائل المهمة على المستوى العقائدي، لكونها تتعلق بعصمة النبي الاكرم، وهي من المسائل العقدية المهمة، وحظيت بالنقاش لدى الفرق الكلامية، وبذات الوقت تعد من المسائل الفقهية، فعلى ضوء بعض مروياتها يتم تحديد تكليف الساهي في حال سهوه.

ولذا أقدم الباحث على محاولة اخراج هاتين النسختين، مع ضميمه النسخة المطبوعة التي صدرت في ذكرى ألفية الشيخ المفيد، في مؤتمر حمل هذا العنوان، جاعلا النسخة السامرائية الاقدم أصلا، وعليها تدور التعاليق، وواضعا مقدمة في (مسألة سهو النبي) عند الشيعة الامامية، وفق اراء قبول هذه المسألة او رفضها او التوقف بشأنها، مضافا الى مناقشة نسبة هذه الرسالة للشيخ المفيد وفق ابرز الآراء ام لغيره كالسيد المرتضى.

وختاما ارجو ان أكون قد وفقت في بيان المسألة، لتنع القارئ في تصفحه لهذه الرسالة، وبذات الوقت أمل ان أكون قد أسهمت في اخراج هذه الرسالة وفق ما أراد كاتبها، متبعا طريقة اثبات ما بالمخطوط وعدم التصرف بالنص، وتأشير كل ما من شأنه ان يسهم في إيضاح النص في الهامش.

الكلمات المفتاحية:

سهو النبي، رسالة أهل الحائر، الرد على عقائد الصدوق، رسائل الشيخ المفيد، سهو النبي عند الشيعة.



The Reply Letter of the People of Al-Haair Regarding the Prophet's (PBUHP) Inadvertent

Act: A Study and Editing

Abstract:

The importance of the Hawza of Samarra in the contemporary religious system of the Imami sect is evident, as it left an impact on the Shiite reality at that time. Its heritage is still being unearthed, and its treasures were discovered from time to time by the centers that focused on studying it, as Samarra Heritage Center is one of the most prominent specialists in this field.

When examining what is published by Samarra Heritage Center, we find that one of its achievements in publishing heritage is "What was Transcribed in Samarra," that includes the heritage transcribed in this blessed Hawza, even if its author was not from its students. This gives us with a new addition in the world of manuscript transcription, a station that provides researchers with precious information.

The "Treatise on the Prophet's Inadvertent Act," attributed to (Sheikh Al-Mufid), is one of these manuscripts that received attention from this blessed Hawza. There are two copies transcribed in Samarra that provides the editors of this treatise with additional copies to help them determine the intentions of its author.

Since the issue of the Prophet's inadvertent act is an important matter for the doctrine, as it is related to the Prophet's infallibility. It is one of the important doctrinal issues that received debate among the theological sects, and at the same time, it is considered one of the jurisprudential issues, as some of its narrations determine the obligation of the one who inadvertently errs.

Therefore, the editor attempts to publish these two copies, along with the printed copy issued on the occasion of the millennium of Sheikh Al-Mufid, making the oldest Samarra's copy the original one. He also includes an introduction on the issue of the Prophet's inadvertent act among the Imami Shias based on the views of accepting, rejecting, or suspending judgment on this issue. Moreover, it discusses the attribution of this treatise to Sheikh Al-Mufid according to the most prominent views whether it is by others such as Sayid Al-Murtadha.

In conclusion, I hope I have succeeded in explaining the issue to benefit the reader in browsing this treatise, and at the same time, I hope I have contributed to publishing this treatise according to the author's intention. I followed the method of affirming what is in the manuscript and not modifying the text, and annotating anything that contributes to clarifying the text in the footnotes.

key words:

The Prophet's Inadvertent Act, reply letter of the People of Al-Haair, Refutation of Al-Saduq's Beliefs, Treatises of Sheikh Al-Mufid, The Prophet's Inadvertent Act According to the Shias

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة وأتم
السلام على النبي الأمين وآله الطاهرين.

وبعد،

لا يخفى على القارئ اللبيب أهمية
المسائل الاعتقادية، لما تمثله من لبنة في
بناء المنظومة الفكرية للإسلام، ولتوقف
بعض الاحكام الشرعية على بعض المسائل
الاعتقادية، بل أغلبها.

وكلما كان للمسألة الأثر العملي أو
المعرفي في اذهان المسلمين كان لتحقيقها
وتحديد مرادات كاتبها الأهمية الكبيرة،
وبالخصوص إذا ضم لهذين الأمرين
التردد في نسبتها بين أعلام هذه الطائفة.
الأمر الذي يجعل لإبراز مثل هذا الأثر
فوائد عديدة، نظراً لأهمية الموضوع، وأثره
العاطفي على المسلمين، ونسبتها إلى علم
من الاعلام.

وهذه الرسالة، هي في الرد على ما
ذهب إليه الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)
-وهو من اجلاء أعلام هذه الطائفة- من
نسبة السهو للنبي الأكرم، بناءً على ما
توافر لديه من الروايات، وهو ما عرض

هذا الرأي للرد كما في هذه الرسالة المنسوبة
للشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) ولم تكن النسبة
جزافاً من أغلب علمائنا، بل كانت وفق
قرائن داخلية وخارجية، ولكن هذه
القرائن لم تكن لتوفر الاطمئنان أو القطع
عند البعض الاخر، ولهذا تعددت الآراء
في النسبة إلى غير الشيخ المفيد.

وبعد الاستقصاء لهذه الرسالة تبين
انه يتوفر منها من المخطوط الكثير، وبما
يتجاوز ٢٥ نسخة، مضافاً إلى وجودها
ضمن بعض الموسوعات أو الكتب
الروائية، فضلاً عن طباعتها عدة طبعات
مستقلة أو مضمومة لمؤلفات الشيخ المفيد.

وتعود أهمية الرسالة لما فيها من
موضوع مهم فضلاً عن شهرة من نسبت
اليه، فإن عملية وجود نسخ خطية -وان
كان قد طبعت الرسالة استناداً لبعض
النسخ الخطية- فإن ذلك لا يعني ان تفقد
النسخ الخطية الأخرى قيمتها العلمية،
لأسباب كثيرة بعضها متعلق بتحديد
الفوارق بين النسخ التي اعتمدت للطباعة
والنسخ التي لم تحقق بعد، وأيضاً مصدر
وصول وتوافر النسخ الخطية، فانه كلما
كانت من يد امنية إلى أخرى زاد من وثاقها
العلمية، وكذلك النظر إلى ناسخها من





حيث كونه ناسخاً امتنهن النسخ دون ان يكون من العلماء ومقدار امانته ودقته في عمله، أم كان الناسخ علماً من الاعلام، فإن نسخة الاعلام حتماً تفضل على غيرها، فضلاً عن المرجحات الأخرى حيث القدم والتأخر وغيرها.

وهو ما دعا إلى هذا التحقيق، إذ توافرت نسخ خطية دونت من قبل اعلام في حوزة سامراء، وان جمعها المكان إلا أنه قد فرق بينهما الزمان، ليعكس بعداً آخر من ابعاد حوزة سامراء وفق برنامج المخطوطات العلمية في هذه الحوزة المباركة.

ومن هنا تولدت الحاجة بضرورة اخراج النسخ المخطوطة السامرائية - التي يوحدتها موضوع واحد - لعالم النور، ليس من حيث كونها متعلقة بالعقائد، أو انها تلبي احتياجاً عصرياً، أو تقع ضمن سلسلة التحقيق التراثي فقط، بل مضافاً لكل ذلك إنها تتعلق بكونها نتاج حوزة تعد من أبرز المراحل التاريخية للحوزة العلمية عبر عصورها.

وختاماً أرجو ان أكون قد وفقت في تحقيق هذه المخطوطة لما لها ومؤلفها من أهمية.

والحمد لله رب العالمين.

التعريف بمسألة سهو النبي.

يحاول الباحث هنا ان يسلط الضوء على محورين مهمين متعلقين بفهم الرسالة موضع البحث، وهما استقصاء الآراء التي تعددت بين العلماء، حول الموقف من مسألة سهو النبي ﷺ. بين المؤيد لها، والرافض، والمتوقف في المسألة. كما تمت محاولة البحث في نسبة الرسالة إلى كاتبها، والتي أيضاً كانت في ثلاثة آراء.

أولاً: استقصاء الآراء في سهو النبي

تمثل المسائل الاعتقادية أهمية في بناء الاطار العام للطوائف والفرق الكلامية، وهذا الاطار الكلامي والاعتقادي فيه مسائل تعدّ أسساً ومرتكزات عامة، وهناك مسائل فرعية يمكن أن يقع الكلام فيها بين أبناء الفرقة الواحدة، ومن هذه المسائل مسألة سهو النبي، حيث ان الاعتقاد فيها لا يخرج القائل به أو منكره من فرقته المنتمي لها.

وفي ضمن الإطار الشيعي الاثني عشري وقع الكلام في مسألتين ليس بينهما تلازم، ولكنهما ارتبطا بحكم التقارب الموضوعي - ونعني به سهو النبي في صلاته ونومه عن صلاته - مما اوجب تناولهما في ضمن الكتابة الواحدة وللسبب المتقدم.



• الإشارة لبعض المصالح من تحقق السهو من قبل النبي الأكرم، مثل رفع المشقة عن الناس عند ابتلائهم بالسهو، وبيان بشرية النبي الأكرم لئلا يقول الغلاة بالوحيته، وغيرها.

وهذا الاتجاه يعتمد على الرواية وفق صحتها، أو القرائن الدالة على صحة صدورها، وعند ثبوت الرواية فإنه لا يعطي مجالا لإعمال العقل في هذا الاتجاه. بمعنى أن الرواية هي التي تثبت أو ترفض المسألة بغض النظر عن تحكيم العقل في ذلك. وهو ما تجل من استدلال الشيخ الصدوق في (من لا يحضره الفقيه) فقد ناقش المسألة من هذه الزاوية، نعم يمكن أن يختلف هذا المنهج في كتابه الذي وعد أن يكتبه بهذا الصدد، أو أنه كتبه ولم يصلنا، وبكلتا الحالتين ليس أماننا إلا نصوص (من لا يحضره الفقيه)^(١).

فإنه جعل الرواية -وبعد أن حسم موضوع صحتها وأهليتها لاستناده عليها في استخراج الحكم الشرعي- مستنده لإثبات إمكان سهو النبي في الصلاة.

إلا أنه يمكن أن نلاحظ أهمية البعد

ولغرض بيان الرؤية الكلية لموقف الشيعة الامامية الاثني عشرية لمسألة سهو النبي، فإنه يمكن رصد أسس ومرتكزات أصحاب الآراء فيها. وكالاتي:

١. القول بسهو النبي الأكرم.

وأصحاب هذا الاتجاه يمثلون مدارس فكرية متنوعة من الفرقة الامامية، فبعضهم محدث وبعضهم الاخر اصولي.

وهذا الاتجاه ربما يمكن القول باطمئنان، ان أول من ذهب إليه من العلماء في عصر الغيبة الكبرى -هو الشيخ الصدوق وشيخه ابن الوليد- وقد صرح بذلك في كتابه من لا يحضره الفقيه، وقد بنى استدلاله لذلك على مرتكزات منها:

• وجود الروايات التي يفتي على ضوئها، وبذلك فهو يعتقد بصدورها عن المعصوم.

• عدم الاستبعاد العقلي لهذا الامر، وذلك بإيضاحه ان النبي الأكرم، له جنبتان. الأولى يشترك بها مع الناس، والأخرى المتعلقة بالارتباط بالوحي وعلى ضوئها يصدر التبليغ، فيمكن أن يقع السهو في الأولى بخلاف الأخرى، التي يمتنع وقوع السهو فيها.

(١) ينظر: الصدوق، محمد بن بابويه، من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٣٥٨.



العقلي عند الشيخ الصدوق، عن طريق تخصيصه لموارد سهو النبي في الصلاة فقط، بل ويترقى إلى جعل السهو من الله لغايات ومصالح يحددها الباري تعالى، وقد أشارت الروايات لبعضها. فإن هذا التقييد لمفهوم السهو بخصوص الصلاة حصراً، ولغاية الله يريدّها، يؤكد أهمية التعاطي العقلي مع مفهوم السهو؛ لكونه متعلقاً بالنبي الأكرم.

وينسب لهذا الاتجاه أيضاً الشريف المرتضى والذي يفهم من كلامه^(١) ما يلي:

• لا يجوز على النبي النسيان فيما يؤديه من الوحي، أو ما يكون من الشرع، أو كل أمر إذا نسيه أدى ذلك إلى التنفير.

• غير هذه الأمور كالمأكل أو المشرب فيجوز عليه النسيان والسهو، شريطة أن لا

(١) الشريف المرتضى، علي بن حسين بن موسى، تنزيه الأنبياء، انتشارات مدرسه عالي شهيد مطهرى، ص ١٣٥-١٣٦. ونص القول (وإذا حملنا هذه اللفظة على غير النسيان الحقيقي فلا سؤال فيها. وإذا حملناها على النسيان في الحقيقة كان الوجه فيه أن النبي ﷺ إنما لا يجوز عليه النسيان فيما يؤديه عن الله تعالى أو في شرعه أو في أمر يقتضي التنفير عنه. فأما فيما هو خارج عما ذكرناه فلا مانع من النسيان، ألا ترى أنه إذا نسي أو سها في مأكله أو مشربه على وجه لا يستمر ولا يتصل، فنسب إلى أنه مغفل، فإن ذلك غير ممتنع).

تكون متصلة أو مستمرة، بحيث لا ينسب إلى كونه مغفلاً.

• هناك من الروايات ما تثبت تحقق السهو من النبي الأكرم، وأنه سلم ناسياً، فيثبت بذلك الإفتاء بعدم بطلان صلاة من سلم ناسياً وفق رواية ذي اليدين^(٢).

ولكن الذي يلحظ من موقف الشريف المرتضى، أنه لم يعتمد الرواية بالمطلق، ولم يتكئ على حكم العقل بالمطلق، ويلحظ ذلك بمنعه للسهو أو النسيان إذا أدى إلى تنفير الناس عنه، وهو عين دليل المتكلمين القائم على عدم إمكان السهو؛ لأنه يلزم منه سقوط مكانة النبي من النفوس. فيتحصل من ذلك محاولة المرتضى أن يجعل السهو بهذا المقدار اليسير غير قاذحة في الكلية العقلية الانفة المتضمنة سقوطه من النفوس بالسهو^(٣).

ويؤيد الشيخ الصدوق في مفهومه لسهو النبي، السيد نعمة الله الجزائري في

(٢) ينظر: الشريف المرتضى، حسين بن موسى، الناصريات، ص ٢٤١، ونص قوله (وخبّر ذي اليدين - الذي تقدم ذكره (٢) - يدل على أن من سلم ناسياً لا تبطل صلاته، لأنه روى أن النبي ﷺ في الركعتين الأوليين ساهياً من الظهر أو العصر، ثم بنى على صلاته).

(٣) راجع: تنزيه الأنبياء، ص ١٩ وما بعدها.



العقد التاسع
السنن الخامسة
١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م

مستند الشيعة^(٧).

وبنفس هذا الاتجاه يذهب المحقق التستري صاحب قاموس الرجال، والذي كتب رسالة في الرد على الشيخ المفيد، والانتصار للشيخ الصدوق. وقد قامت أدلة التستري على ما يلي:

• مناقشته أدلة الشيخ المفيد في رسالته وتفنيدها، ومن ثم يلزم ذلك صحة رأي الشيخ الصدوق.

• ان النسيان والسهو مطابق للآيات الكريمة التي خاطبت النبي الأكرم، صراحة وأبدت حذرهما من نسيانه^(٨).

• ان مجمل الروايات المختلفة من حيث السند، ومن حيث أصولها الناقلة، لها تشير إلى صحتها.

• ان الروايات عللت السهو وغاياته، وهذا دال على تحققه، والا لما ذكر

الوافي، ج ٨، ٩٩٦.

(٧) النراقي، أحمد، مستند الشيعة، ج ٧، ص ٣٨. معللاً قبول هذه الروايات بناء على أسهاء النبي من قبل الله لا سهوه.

(٨) كقوله تعالى: (سنقرئك فلا تنسى) الأعلى:

٦. وقوله تعالى (فلما بلغا مجمع بحريهما نسيا حوتهما) الكهف: ٦١. وقوله تعالى (لا تؤاخذني بما نسيت) الكهف: ٧٣.

الأنوار النعمانية^(١). كما نسب ذلك إلى الشيخ الطبرسي^(٢) وصرح به المحقق البحراني في كشكوله اعتماداً على الأخبار^(٣)، فصاحب الحقائق الذي يقر بحصول السهو نتيجة لتضافر الروايات الصحيحة والحسنة والموثقة بل والضعيفة أيضاً وفق نصه^(٤)، ومستنده في رفض مانعي السهو هو لجوؤهم إلى عقولهم لأثبت المنع، فيما اننا نجده في مكان آخر يرجح رواية عدم لجوء الفقيه لسجدي السهو وانها متعارضة مع روايات سهو النبي^(٥). والفيض الكاشاني اعتماداً على الأخبار^(٦)، والشيخ النراقي في

(١) الجزائري، نعمة الله، الأنوار النعمانية، ج ٤، ص ٣٥-٣٦.

(٢) الطبرسي، مجمع البيان، ج ٤، ص ٨٢، ونصه (وأما النسيان والسهو فلم يُجَوِّزَوهما عليهم فيما يؤدونه عن الله تعالى، وأما ما سواه فقد جَوِّزَوا عليهم أن ينسوه أو يسهوا عنه ما لم يؤد ذلك إلى إخلال بالعقل)، محققة.

(٣) المحقق البحراني، يوسف، الكشكول، ص ٢٥٧.

(٤) البحراني، يوسف، الحقائق الناضرة، ج ١، ص ١٢٧.

(٥) المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٥٥.

(٦) وعبر بالاتي: (نسبة السهو إلى الإمام عليه السلام لا بأس بها لما مر من سهو النبي ﷺ أو المراد أنه يقول للتعليم) الفيض الكاشاني، محسن،



التعليل ترسيخا في النفوس^(١).

• الإمكان العقلي ويعضده البعد الروائي، بإمكان ان يُسهي الله النبي لغاية وحكمة أرادها. لان المخالف للعقل هو السهو في التبليغ، وفي مهام النبوة، وفيما يؤدي إلى انتقاص النبي في نفوس امته، وغير هذه فليست مخالفة للعقل عند المحقق التستري^(٢). وهو محل تأمل.

وينسب المحقق التستري^(٣) إلى المير داماد في انه وفي معرض نقده للشيخ الصدوق، لكنه انتهى إلى القول بنفس مقالة الشيخ الصدوق ذاتها، فإن صح ما فهمه المحقق التستري من المير داماد بهذا

الصدد يكون من أصحاب هذا الاتجاه. وكذلك الحال بالنسبة إلى الشيخ المامقاني.

وعند الرجوع إلى ما قاله المير داماد فإن ما فهمه المحقق التستري مقارب جدا لعبارته، الا إذا اعتبرنا انه لا يتكلم عن العصمة في التبليغ والتشريع فقط، بقرينة انه ينسب ما يتكلم عنه إلى اعيان الفرقة الناجية، وكما هو واضح ان اعيانهم لم يفرقوا في سهو النبي بين كونه في مقام التبليغ من غيره، وفي المقام أيضاً لا يمكن تصور اشتباه الداماد في نسبة هذا الأمر لاعيان الفرقة الناجية^(٤)، كما ان من

(٤) ونصه (وليعلم أنّ حكم الميزان العقليّ والبرهان الحكمي وجوب عصمة النبي ﷺ السانّ للسنة الإلهيّة عن السهو فيما يتعلّق بأمر الدين وأحكام الشرع، ولذلك شريكنا السالف في رئاسة فلاسفة الإسلام قال في ثامن أولى إلهيات الشفاء: إنّ من الفضلاء من يرمز برموز ويقول ألفاظاً ظاهرة مستشعّة أو خطأ وله فيها غرض خفيّ، بل أكثر الحكماء بل الأنبياء - الذين لا يؤتون من جهة غلطاً أو سهواً - هذه وتيرتهم، فهذا مذهب أصحابنا، أعني أعيان الفرقة الناجية الإماميّة رضوان الله عليهم . ومسلك الصدوق - في قوله: «وكان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد يقول: أوّل درجة في الغلوّ نفي السهو عن النبي» بعيدٌ عن مسير الصّحّة. بل الصحيح عندي على مشرب العقل ومذهب البرهان أنّ أوّل درجة في إنكار حق النبوة إسناد

(١) ومن تلك الروايات ما نقله الحسن بن صدقه عن الامام ان سبب ذلك تفقيهمهم في دينهم فيقول: (قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام رسول الله ﷺ في الركعتين الأولتين؟ فقال: نعم، قلت: وحاله حاله، قال: إنما أراد الله عزّ وجلّ أن يفقههم) الكليني، محمد بن يعقوب، ج ٣، ص ٣٥٦. وفي رواية سعيد الاعرج (ان الله هو الذي انساه رحمة للامة).

(٢) للمزيد: رسالة في سهو النبي - دراسة نقدية لرسالة المفيد في نفي السهو عن النبي، مجلة الاجتهاد والتجديد، العدد الثاني والاربعون، السنة الحادية عشرة، ربيع ١٤٣٨، ص ٦٢ وما بعدها.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٩.



قبل العلماء ذوي الاختصاص بهذا المجال كالعلامة المجلسي في بحاره.

وبيتني رد الشيخ المفيد على مرتكزات ابرزها:

• ان هذه الاخبار تمثل أخبار آحاد، والتي لا يمكن الاعتماد عليها لاثبات المسائل الاعتقادية.

• ضعف أخبار سهو النبي، وعدم الاعتماد عليها من جهة ضعف رواها.

• اضطرابها من حيث المتن، فإن هذه الأخبار تتضمن تناقضاً من حيث الاختلاف في تفاصيل خبر سهو النبي، بل يصل الاختلاف في تحديد الصلاة التي وقع السهو فيها.

• مخالفتها للعقل، الذي اثبت عصمة الأنبياء من كل ما يمكن ان يؤثر في اتباع النبي والتسليم له.

أي ان هذا الاتجاه يعتمد على البعد العقلي مع مراعاة الاسترشاد الروائي، أي سلك الاتجاه الكلامي الذي يعطي أهمية للاستدلال العقلي، الذي يثبت المسألة الاعتقادية، وهناك تراتبية بهذا الاتجاه، أي ان هذا الاستدلال العقلي قائم على أساس جعل النص مرشدا ومعلما، يستفاد منه في

ضمن رسائله رسالة في تضعيف حديث السهو^(١). وهذا يدل على عدم صحة ما فهمه الشيخ التستري من عبارة المير داماد.

٢. القول بعدم سهو النبي مطلقاً. وهو

أيضاً متشكل من اتجاهات فكرية متنوعة بين الأصوليين والمحدثين أو الاخباريين. وهذا الاتجاه يمثل الاغلب الاعم بل يصل إلى مرحلة متاخمة للاجماع، وهذه الشهرة لم تكن بنفس المدرك أو السبب، بل تنوعت الأدلة لانصار هذا الاتجاه، وفق اتجاهاتهم الفكرية بين المتكلمين والفقهاء والمحدثين.

وفي هذا السياق فانه لم يتوفر دليل على ان هناك من سبق الشيخ المفيد في رده على من قال بسهو النبي، وفق رسالة نسبت إليه نسبة مقاربة للجزم بعائديتها اليه، من

السهو إلى النبي فيما هو نبي فيه. ولا مُغالاة في إثبات العصمة فيما لتبليغه وتكميله البعثة؛ إذ هذه الملكة لنفس النبي إنّما هي بإذن الله وعصمته وفضله ورحمته وتأييده وتسديده. وتام تحقيق الأمر هناك على ذمة حيّزه الطبيعي من كتابنا تقويم الإيمان. فإذن ما تضمنته الرواية عنه ﷺ إنّما كان من باب تشريع السنّة وتعليم الأمة لا لتدارك ما قد فاته من الصلاة المفروضة بالسهو). المير داماد، محمد باقر، الرواشح السماوية، دار الحديث، قم، تحقيق: غلامحسين قيصريه، نعمة الله الجليلي، ١٤٢٢، ط ١، ص ١٤٢.

(١) المصدر نفسه، ص ١٠، مقدمة التحقيق.



الوصول إلى النتائج المرجوة.

مقاربة المحارم.

وهذه الطريقة بتصوري هي الطريقة التي استخدمها الشيخ المفيد في الرسالة المنسوبة^(١) له، في رده على الشيخ الصدوق في مسألة سهو النبي.

اما النقاشات الأخرى التي يسوقها الشيخ المفيد، فهي في حقيقتها مُعْضِدة وداعمة لهذه الفكرة. بل حتى في مناقشته لمسألة نوم النبي عن الصلاة، وجعل الضابطة في قبول هذه الحادثة من عدمه، هو مقدار تقبل المسلمين لهذا الموضوع، وهل يؤثر في مكانة النبي في النفوس، لينتهي إلى عدم تساوي السهو مع مسألة النوم، فيرفض الأولى ويقبل الأخرى، وفقاً لهذا الأساس.

إذ جعل الشيخ المفيد السياق العقلي، وتعاطيه مع الاستدلال، جاريّاً مجرى الاستدلال العقلي القائم على ضرورة العصمة المطلقة للنبي والامام، ومن لوازم هذه العصمة المطلقة منع السهو عنهم، والتي تقوم على فكرة استلزام السهو لسقوط مكانته من النفوس، وعدم الاستجابة له، مما يؤدي إلى انتفاء الغاية من البعثة، فإن البعثة أسها ولُبها هو الاستجابة للنبي الأكرم، وبصدور الأفعال التي يتتفي معها تلك الاستجابة تنتفي معه فائدة البعثة.

ويذهب الحر العاملي - وبالرغم من كونه من المحدثين - في رسالة كتبها بهذا العنوان^(٢)، إلى عدم امكان صحة نسبة السهو للنبي الأكرم، وبيتني رأيه على ما يلي:

• إن المسألة مدار النقاش انما

حصلت بخصوص سهو النبي في العبادة، وهذا القيد مهم في تحديد نطاق المسألة، وهو يدل على أن من ذهب بالقول إلى امكان سهو النبي لم يذهب به إلى خارج العبادة.

ويمكن تلمس هذه الطريقة، من خلال محاولة الشيخ المفيد تصور موقف المسلمين من النبي عندما يعلمون انه يمكن ان يسهو في الصلاة، والصوم والحج، ولا سمح الله في شرب الخمر أو

• إن أعظم علماء الشيعة لم يذهبوا

(١) للمزيد: المفيد، محمد بن محمد، رسالة في عدم سهو النبي، المؤتمر العالمي لآلفية الشيخ المفيد، قم، ١٤١٣، ط ١، تحقيق مهدي نجف.

(٢) للمزيد: التنبيه بالمعلوم من البرهان في تنزيه المعصوم عن السهو والنسيان.



• ان روايات السهو معارضة بروايات أخرى أكثر منها عدداً وأقوى سنداً، مع كون الروايات المثبتة للسهو مضطربة ومحملة للتأويل والوجوه الكثيرة.

• ذكره لموارد ضعف روايات سهو النبي، وعدم جواز العمل بها، أو حملها على ظاهرها، ويورد عليها (اثني عشر) إيراداً، منها انها معارضة لظاهر القرآن ومعارضة لروايات أكثر منها عدداً، وأقوى سنداً وغير ذلك.

• بيانه لاضطراب حديث ذي الشمالين في سهو النبي، وقد ابتنى هذا المحور على رسالة الشيخ المفيد، كما صرح الحر العاملي في أول الفصل.

• كما يرى انه بالإمكان تأويل روايات السهو، لتلائم ظاهر القرآن الكريم والروايات الشريفة المعارضة للسهو، ويذكر (اثني عشر) طريقاً للتأويل، وأوها حمل الروايات على التقية، وأخرها يمكن جعل روايات السهو من المتشابهات التي يرجع في فهمها إلى المحكمات.

• كما يخصص حيزاً لمناقشة دليل الشيخ الصدوق على السهو، ويناقشه بادلته وعباراته عبارة تلو عبارة.

إلى إمكان السهو، مع عدم ذكر الحر العاملي مقدار أو دور أقوال الاعاظم في اثبات المسألة أو نفيها.

• عدم متانة ما أورده الشيخ الصدوق من أدلة لإثبات سهو النبي.

• اطلاق الآيات الكريمة الدالة على عدم سهو النبي الأكرم، ومنها آيات الاصطفاء التي تدل على تفضيل الأنبياء على الملائكة وانهم معصومون، واستحالة سهوهم أو نسيانهم لافتقار سببه وموجبه، واننا مأمورون باتباعهم. وقد بلغ عدد الآيات التي استدل بها إلى (اثني عشرة آية).

• الكثير من الروايات الدالة على استحالة تحقق السهو أو النسيان منهم، وقد أوصلها الحر العاملي إلى (إحدى وأربعين) رواية.

• الأدلة العقلية الدالة على ذلك، سواء كانت قائمة على مقدمات عقلية أو نقلية، ومن أبرزها نقض الغرض من البعثة. وقد بلغت (ستة وثلاثين) دليلاً.

• ان القول بالسهو يلزم منه بعض المفسد، منها حط منزلته في القلوب وغيرها، وقد أوصلها إلى (اثني عشرة) مفسدة.



• ولزيادة الاثبات بإمكان التأويل،
يورد العامل روايات مشابهة من حيث
الدلالة والغموض والتناقض لروايات
السهو، واللجوء للتأويل والمعالجات
بصدها، لتكون عملية التأويل والمعالجة
ليست طريقاً في روايات السهو فقط، بل
هو منهج متبع في عموم الروايات.

كما يلحظ أيضاً بأن السيد عبد
الله شبر وهو من المحسوبين على اتجاه
المحدثين، فإنه عند تناوله لهذه المسألة في
كتابه مصابيح الأنوار، فإنه يستعرض (سته
واربعين) دليلاً، ما يقرب من نصفها عقلي،
ووفق منهجية المتكلمين، بل برز استعماله
نصّ أدلتهم وألفاظهم لإثبات عدم إمكان
سهو النبي أو خطئه أو نسيانه، نعم، في آخر
الأدلة يصرح بأن الأدلة العقلية قاصرة عن
إثبات العصمة من هذه الأمور قبل البعثة،
وبما يؤدي إلى نفرة القلوب من الأنبياء، إلا
أنه لم يعترض على الأدلة العقلية الدالة على
عدم سهو النبي بعد البعثة، سواء كان في
أمر التبليغ أم غيره^(١).

ومن الأعلام المعاصرين فقد
صدرت رسالة من مكتب الشيخ الجواد

التبريزي^(٢)، تقريراً لدرسه الخارج،
وطبعت من قبل مكتبه في سوريا، وقد
جعلها المقرر بثلاثة محاور:

• الأول: معنى العصمة وإثباتها
للأنبياء الكرام عن الخطيئة والحرام، وقد
ساق الدليل فيها على طريقة المتكلمين.

• الثاني: عصمتهم عن المكروهات،
وقد استند أيضاً للدليل العقلي الكلامي،
القاضي بضرورة عدم ارتكابهم لكل ما
يسقطهم عن القلوب.

• ويخصص أيضاً حيزاً لمناقشة
مسألة نوم النبي الأكرم عن صلاة الصبح
مع تسليمه أنها وردت في مروياتنا معللة
بعلل متعددة، منها ان الله هو الذي انامه،
إلا أنه يورد عليها عدة إيرادات،، منها:

○ إن هناك من المرويات تتحدث عن
الوادي الذي حصلت فيه الحادثة، ووصفه
الرسول الأكرم بوادي الشيطان.

○ هناك من الروايات التي تتحدث
عن الصراع بين الملائكة والشيطان، حول
يقظة النائب لصلاة الصبح.

○ إن منامات الأنبياء حجة شرعية،
وبعضها مصدر للوحي الإلهي، فلا يمكن

(٢) التبريزي، ميرزا جواد، نفي السهو عن
النبي، تقرير نزار سنبل.

(١) شبر، عبد الله، مصابيح الأنوار في حل
مشكلات الأخبار، ج ٢، ص ١٣٣ وما بعدها.

ان يكون للشيطان عليها سبيل.

○ إن هذه الروايات موافقة للعامة، مما يعد قرينة على ضعف صدورها بحال غير حال بيان الرأي الحقيقي لأهل البيت. ○ ان هذه الروايات تسهم في اسقاط الأنبياء من قلوب العامة، مما يؤدي لانتفاء غاية البعثة.

• أما المحور الثالث فقد جعل للنقاش في سهو النبي وإثبات المقرر:

○ اعتبار أسانيد ما روي في هذا الصد، الا ان توجيهه لصدورها عن الأئمة بسبب التقية، وبعضها الآخر ضعيفة السند.

○ وفي مورد نقاشه للروايات يستعمل منهجية الفقهاء في مناقشة الروايات، من حيث المتن واضطراب بعضه، أو غموض مداليل اعتماده، ومقدار معارضته لروايات أخرى صريحة بهذا الشأن، وسبب هجر الاصحاب لها، وحملها على التقية.

○ تأكيده على مجهولية ذي الشمالين.

○ إيراده على ان نص رواية سعيد الأعرج بطريق الشيخ الصدوق فيها

اختلاف عن نص رواية الشيخ الكليني^(١)، إذ لم يرد في رواية انامة الله للنبي أي عبارة للسهو، في حين وردت في رواية الشيخ الصدوق، ويعلل الشيخ الجواد هذه الزيادة بانها من إضافات الشيخ الصدوق التي أدرجت ضمن النص.

• أما المحور الرابع فقد خصصه لنقاش اراء العامة بشأن سهو النبي، وكان منهجه مزيجا بين منهجي المتكلمين والفقهاء، لأنه بصدد مناقشة من لا يسلم

(١) روي في الكافي، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن النعمان، عن سعيد الأعرج قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: نام رسول الله صلى الله عليه وآله عن الصبح والله عز وجل أنامه حتى طلعت الشمس عليه، وكان ذلك رحمة من ربك للناس، الا ترى لو أن رجلا نام حتى تطلع الشمس لعيره الناس وقالوا: لا تتورع لصلواتك فصارت أسوة وسنة، فإن قال رجل لرجل: نمت عن الصلاة قال: قد نام رسول الله صلى الله عليه وآله فصارت أسوة ورحمة رحم الله سبحانه بها هذه الأمة. ج ٣ ص ٢٩٤.

في حين وردت بنص الشيخ الصدوق (سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن الله تبارك وتعالى أنام رسوله صلى الله عليه وآله عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس، ثم قام فبدأ فصل الركعتين اللتين قبل الفجر، ثم صلى الفجر، وأسهاه في صلاته فسلم في ركعتين ثم وصف ما قاله ذو الشمالين. وإنما...) الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٣٥٨.



بكل متبنيات فقه اهل البيت.

• ويبين لجواد التبريزي ختاماً توجيهها لسبب نشوء هكذا احتمالات، إذ تهدف لابرار النبي الأكرم بصفته البشرية القابلة للسهو والنسيان، مما يسوغ موقف البعض من النبي الأكرم عندما اعترض على الدواة والكتب في وصيته الأخيرة، لانه إذا كان يمكن ان يسهو وينسى فهو يمكن ان يهجر.

وقريباً من هذا المنهج خاض الشيخ السبحاني في هذه المسألة^(١)، فإنه يتعاطى معها وفق البعد الكلامي وبنفس الأدوات والمنهج، فينتهي إلى عدم تقبل مسألة السهو، كونها تتعارض مع مفهوم العصمة التي يعتقدها الشيعة وفق المبنى الكلامي، وبكافة مراتب ومجالات العصمة. وبنفس المنهجية الكلامية يذهب الشيخ السبحاني إلى عدم سهو النبي وفق الأدلة العقلية وقصور الأدلة النقلية، ويتبع الاستدلال الكلامي لإثبات مراده، مع لحاظ ان الشيخ السبحاني يذهب لإمكان التفكيك بين الجانب التبليغي المتعلق بالشرعية، وعدم تطرق الخطأ والنسيان اليه. وبين الجانب البشري الاعتيادي، ومن ثم يمكن (١) السبحاني، جعفر، عصمة الأنبياء في القرآن الكريم، ص ٣٠١ وما بعدها.

ان يدرك العقل عدم الخطأ والنسيان في الأول دون الثاني، الا ان الشيخ السبحاني ومع تفريقه هذا يرى ان هذا التفريق يدركه العلماء وارباب العقول الكبيرة، أما عامة الناس الذين تتوجه لهم الدعوة والهداية فلا يمكنهم ادراك هذا التفكيك، ويلزم من ذلك وجوب صيانة الناس من الضلال، عبر عصمة الأنبياء حتى في المورد الثاني^(٢).

ومن يذهب في هذا الاتجاه الاغلب الاعم من علماء الامامية ومنهم: الشيخ الطوسي وفق منهج الفقهاء^(٣)، والمحقق الحلي^(٤) وفق منهج المتكلمين، والخواجة نصير الدين الطوسي^(٥) وفق منهج المتكلمين، والعلامة الحلي وفق منهج المتكلمين^(٦) ومنهج الفقهاء^(٧)، والشهيد

(٢) السبحاني، جعفر، عصمة الأنبياء في القرآن الكريم، ص ٢٩١ وما بعدها.

(٣) الطوسي، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٥١.

(٤) المحقق الحلي، المختصر النافع، ص ٤٥.

(٥) العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، شرح تجريد الاعتقاد، ص ٤٧١.

(٦) العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، الرسالة السعدية، ص ٧٥.

(٧) العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، تذكرة



العدد التاسع
السنه الخامسة
١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م

وفق المنهج الكلامي^(٩)، والشيخ محمد حسن المظفر وفق المنهج الكلامي^(١٠)، والسيد الخوئي وفق المنهج الكلامي^(١١).

٣. القائلون بالتوقف. يمكن عد التوقف منهجاً تأسيسياً، فإن التساوي بين كفتي العقل والنقل وعدم ترجيح أحدهما على الآخر عند التعارض، وهو منهج أصيل في دراسة المسائل الإسلامية يتم اللجوء إليه عند تحقق التعارض، ومن تطبيقاته في المسائل الفقهية ذات الأبعاد أو الأسس الاعتقادية، فهناك مسائل فقهية بحثت لها منهجها الخاص الذي يتم اعتماده، وهناك مسائل اعتقادية لها منهجها الخاص بها، إلا أن هناك مسائل تحمل في

(٩) صاحب الجواهر، محمد حسن، جواهر الكلام، ج ١٢، ص ٢٦٥.
(١٠) المظفر، محمد حسن، دلائل الصدق، ج ٤، ص ١٣٥.

(١١) وعبارته عَنْهُ: (ولا ريب أن الترجيح مع الثانية، لمخالفة الأولى مع الكتاب والسنة الدالين على اعتبار الاستقبال وموانعة التكلم وعدم الاستقرار وغيرها من المنافيات. فلا بد إذن من ردّ علمها إلى أهلها، سيما مع اشتغال بعضها على سهو النبي ﷺ وإتيانه بسجدي السهو المنافي لأصول المذهب) الغروي، علي، شرح العروة الوثقى - الصلاة، (موسوعة الإمام الخوئي)، ج ١٥، ص ٤٣٧.

الأول وفق منهج الفقهاء^(١)، والمقداد السيوري^(٢) وفق منهج المتكلمين، والشيخ البهائي^(٣) وفق منهج المتكلمين كما نقل عنه ذلك، الشيخ الأنصاري وفق منهج الفقهاء^(٤)، الشيخ هادي معرفة وفق منهج المتكلمين^(٥)، الوحيد البهبهاني وفق منهج المتكلمين^(٦)، والامام الخميني وفق منهج المتكلمين والفقهاء^(٧)، والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء وفق المنهج الكلامي^(٨)، والشيخ صاحب الجواهر الفقهاء، ج ٣، ص ٢٧٤.

(١) الشهيد الأول، ذكرى الشيعة، ج ٤، ص ١٠.
(٢) السيوري، المقداد، إرشاد الطالبين، ص ٣٠٥.

(٣) الحر العاملي، محمد بن الحسن، التنبيه على المعلوم من البرهان، ص ١٣.
(٤) الأنصاري، مرتضى، أحكام الخلل في الصلاة، ص ٢٤٣ و ص ٢٦٣.

(٥) معرفة، محمد هادي، التمهيد في علوم القرآن، ج ٨، ص ١٠١. في معرض نقده لاراء السيد نعمة الله الجزائري في أقوال تحريف القرآن.

(٦) البهبهاني، محمد باقر، الحاشية على مدارك الاحكام، ج ٢، ص ١٤٥ و ج ٣، ص ٣٢٠.

(٧) الخميني، روح الله، الخلل في الصلاة، ص ٢٠٤.

(٨) كاشف الغطاء، محمد حسين، الدين والإسلام، ص ٣٨.



طياتها بعداً عقائدياً وتلزم في نتائجها موقفاً فقهيّاً ومسألة سهو النبي منها، فانه يمكن الاستدلال على الموقف عند السهو من روايات أهل البيت، إلا أنه لما وردت روايات تتحدث عن الموقف الفقهي عن طريق المعالجة التي ذكرتها الروايات لما سها النبي في صلاته، اقتضى ذلك بيان الموقف من هذه الروايات، فاما الاقرار بصحتها والعمل فقها على ضوءها، وبملازمة ذلك لابد من الاعتقاد بإمكان سهو النبي، واما ان يتم رفض مبدأ السهو أصلاً، وبالتالي يتحدد الموقف من رفض العمل بهذه الروايات.

ويبدو من عبارات الشيخ محمد تقي المجلسي توقفه أيضاً، مع كونه في بدء سياقه لحديث السهو قبله^(١).

وقد يمثل العلامة المجلسي هذا الاتجاه، فإنه بالوقت نفسه الذي يسرد

(١) ونصه (نعم يمكن القول بالإسهاء إذا لم يكن للأخبار معارض، وقد ذكرنا المعارض والأولى التوقف في الإسهاء، لأن الدلائل العقلية لا يتم في نفى الإسهاء، والنقلية الدالة على علو مرتبتهم لا تنافي للإسهاء، وإنما تنافي السهو، وهو منفي عنهم صلوات الله عليهم عند الجميع، ومن قال: بالإسهاء والإنامة لا يتعدى عن المرتين والله تعالى يعلم) المجلسي، محمد تقي، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٢-٤٥٣.

الأدلة الكلامية، التي تثبت عصمة الأنبياء المطلقة، وانهم مؤيدون بروح القدس والتي من مهامه تسديد النبي عن الخطأ والنسيان والسهو^(٢)، إلا أنه يقابل هذا الإقرار بوجود الروايات الصريحة بهذا الصدد المثبتة لوقوع حادثة سهو النبي - وفق تقدير العلامة المجلسي لهذه الروايات^(٣).

(٢) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ج ١٧، ص ٤١٣.

(٣) وهذا نص عبارته: (وقد بسط القول فيها بما لا مزيد عليه، وإنما أوردت هذه الكلمات منها لتطلع على مذاهبهم في العصمة، فإذا أحطت خبراً بما تلونا عليك فاعلم أن هذه المسألة في غاية الاشكال، لدلالة كثير من الآيات والاخبار على صدور السهو عنهم عليهم السلام، نحو قوله تعالى: ﴿ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي ولم نجد له عزماً﴾ وقوله تعالى: ﴿واذكر ربك إذا نسيت﴾، وقوله تعالى: ﴿فلما بلغا مجمع بينهما نسيا حوتهما﴾ وقوله: ﴿فإني نسيت وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره﴾ وقوله: ﴿لا تؤاخذني بما نسيت﴾. وقوله تعالى: ﴿فلا تنسى﴾ إلا ما شاء الله ﷻ وما أسلفنا من الاخبار وغيرها، وإطباق الأصحاب إلا ما شذ منهم على عدم جواز السهو عليهم، مع دلالة بعض الآيات والاخبار عليه في الجملة، وشهادة بعض الدلائل الكلامية والأصول المبرهنة عليه، مع ما عرفت في أخبار السهو من الخلل والاضطراب، وقبول الآيات للتأويل، والله يهدي إلى سواء السبيل) المجلسي، العلامة محمد



من أصحاب التوقف في هذه المسألة، ففي صراط الحق نراه يصرح بان دليل المتكلمين في هذه المسألة غير ناهض، بل انه لا يفيد الظن فضلاً عن العلم، ولكن بالمقابل يرفض تقبل الروايات التي بنى الشيخ الصدوق موقفه عليها، لكونها غير قطعية الصدور، وعلى ضوء عدم قطعية صدورها، ويتأبها الغموض من حيث دلالتها، مما يقتضي عدم الاعتماد عليها، وخصوصاً انها تخالف اقطاب الامامية بهذا الصدود، لينتهي إلى توقفه في هذه المسألة^(٢).

ووفق ما تقدم من البيان للمواقف والاراء العلمية، يمكن ان ندرك ان من ذهب في الاعتماد على الرواية، انشطر إلى قسمين، قسم رجع السهو للنبي الأكرم، لانه ملتزم بالرواية ودلالتها، وقسم جعل هذه الروايات اما من باب الثقة أو المعارضة بالارجح منها، وغير ذلك مما أدى به للقول بعدم السهو وفق الدلالة الروائية.

اما من اعتمد على إعطاء دور للعقل. فأيضاً على قسمين، الأول جعل السهو مما يخالف الاستدلالات العقلية على العصمة، وبالتالي رفض القول بسهو (٢) المحسني، محمد آصف، صراط الحق، ذوي القربى، ج ٣، ص ١٠٩-١١٠.

ومن هنا نجد ان للعلامة المجلسي -ووفق سياق كلامه في البحار- تعددا لمواقفه ففي الأول يرفضها، ثم يرجع ليتفهم اراء المقابل في تحققها لينتهي إلى التوقف بشأنها.

وهذا التوقف هو المنهج الذي صنف بعض الاعلام^(١)، العلامة المجلسي عليه على ضوء تعاطيه معها. إلا أنه بإعادة قراءة نصه في البحار الذي استند من استند لاثبات توقفه في المسألة، انه يعطي التوقف في المسألة كنتيجة أولية، إلا أنه بعد ذلك يذهب إلى ترجيح عدم السهو وفق المرجحات الأخرى، مع عدم غلقه الباب باستحالة السهو على الأنبياء.

كما انه استقصى وجمع رواياتنا في هذه المسألة فكانت (١٧) رواية وكالاتي: (٧) في تهذيب الأحكام و(٥) في الكافي و(١) في عيون اخبار الرضا و(١) في المحاسن و(١) في بصائر الدرجات و(١) في من لا يحضره الفقيه.

ويعد الشيخ محمد آصف المحسني

باقر، بحار الأنوار ج ١٧، ص ٤١٦.

(١) وهو ما فهمه العلامة السبحاني من عبارات صاحب البحار الانفة. انظر: عصمة الأنبياء في القرآن الكريم، ص ٣٠٦.



النبي الأكرم، وهناك من أصحاب هذا الاتجاه أو ساق الدليل بهذا الاتجاه، رأى بان السهو من النبي الأكرم بالمقدار اليسير الذي ذهبت إليه الروايات، وانه من الله، ولاغراض أرادها الباري تعالى، فإن هذا كله لا يخرج المعصوم من عصمته وفق الدليل العقلي.

اما من رأى ان كلا الطريقتين فيه كلام ونقاش فانه سلك طريق (أصول المذهب) وجعله الضابطة في القبول والرفض، ولذا أصحاب هذا الرأي رجحوا عدم القول بسهو النبي الأكرم. وقسم ثالث توقف في المسألة.

ثانياً: نسبة المخطوط

تعددت الأقوال بين العلماء حول صحة نسبة رسالة الرد على الشيخ الصدوق في قوله بسهو النبي، سواء للشيخ المفيد أم لغيره، ويمكن اجمالها فيما يأتي:

• ان أول من أورد بعض ما يتعلق بمضمونها وانها منسوبة للشيخ المفيد هو الشيخ ابن ادريس الحلي (ت ٥٩٨ هـ) كما سيأتي.

• ان اسم الرسالة الرد على سهو النبي لم ترد في رسائل المفيد التي اعتاد القدماء ذكرها، نعم أورد ابن شهر

أشوب^(١) ذكراً لرد المفيد على ابن بابويه، وبهذا المقدار فانه لا يكشف عن كون المعني هو رسالة السهو، لان هناك العديد من المسائل التي اختلف فيها.

• ان أول من أورد نص هذه الرسالة كان الشيخ علي حفيد صاحب المعالم وسبط الشهيد الثاني (ت ١٠٩٨ هـ) والعلامة المجلسي (ت ١١١١ هـ) ولم يتبين ايها سبق الاخر إذ كانا متعاصرين ومتقاربين في زمن الرحيل للملأ الأعلى. وكلاهما اوردوا الرسالة بطريقة يفهم منها انها انتهت اليهما بالوجادة^(٢)، إذ لم يذكرنا طريقتها لها.

(١) ابن شهر اشوب، محمد علي، معالم العلماء، التسلسل ٧٦٥، ص ١٤٩.

(٢) إذ يقول الشيخ علي العاملي: (واعلم أنه وقع في يدي كتاب فيه عدة رسائل للشيخ المفيد، وبعضها للسيد المرتضى عليه السلام). ومن الجملة رسالتان: إحدهما: في الردّ على الصدوق في قوله: إنّ شهر رمضان لا ينقص. وهذه للمفيد من غير شبهة؛ لأنّها مشحونة بقرائن تدل على أنّها له؛ والثانية: محتمة لأن تكون له وللسيد، وهي تتضمن الردّ عليه في القول بسهو النبي، ولكن من حيث زيادة التشنيع فيها يبعد كونها له؛ من حيث كونه يروي عنه، اللهم إلا أن يكون كلام الصدوق اقتضى المقام مقابلته بمثل ذلك. وبالجملة هي لأحدهما. ومن تتبّع رسائل المفيد ومصنّفاته رأى فيها كثرة الفصول، كما هنا، مع قرينة كونه من مشايخ السائل في الجملة. وأنا



العقد التاسع

السنة الخامسة
١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م

• شهرة الرسالة وتقبل العلماء لها

جعلها محل قبول، لما ورد فيها من استدلال وسياق الكلام لإثبات المراد، إلا أنها بذات الوقت لم تعتمد كمصدر روائي لما ورد فيها من الروايات، من حيث اعتبار ما روي فيها مسنداً من الشيخ المفيد أو المرتضى، لعدم القطع بنسبتها اليهما، فكان محط النظر مناقشة الأدلة بغض النظر عن كاتبها.

• شهرة نسبتها للشيخ المفيد

على غيره. فمثلاً بين أيدينا الآن من المخطوطات بلغ (٧) نسخ و(٤) منها رجحوا أنها للشيخ المفيد فيما لم يذكر الآخرون نسبتها لاحد.

ويمكن اجمال الآراء في نسبتها كما

يلي:

١. أنها للشيخ المفيد. ومن ذهب

إلى هذا الرأي من مشهور علمائنا -وفق

استقصاء ناقص- كل من: الشيخ ابن

ادريس الحلي^(٢)، السيد محسن الأمين

(٢) وهذا نصه (مما يضحك الثكلى وهم من

يقول: إنّ الشيخ المفيد ما يدلّ كلامه في المقنعة

على وجوب المضائق، وهذا من قائله يدلّ على

قلّة تأمله وغفلته وذلك: أنّ المفيد قد أورد في

جواب أهل الحائر لما سأله عن سهو النبي ﷺ ما أنا حاكميه). موسوعة ابن إدريس الحلي ج ٧.

و يُلاحظ أيضاً أن المخطوطتين^(١) اللتين في

مؤسسة كاشف الغطاء - واللّتين سوف

يتم التعريف بهما في النسخ الخطية - اعتمد

ناسخاها على ما ورد في الدر المنثور وليس

بما في البحار كما نصا على ذلك في حاشية

المخطوط. مضافاً إلى أن الحر العاملي

وبالوقت المقارن لهذه المدة كتب رسالته في

الانتصاف للشيخ المفيد ورده على الشيخ

الصدوق، وانتهى منها سنة ١٠٧٨هـ،

وذكر الرسالة مرجحاً أنها للمفيد مع ذكره

لاحتمالية أن تكون للشريف المرتضى،

ووقت كتابتها متقارن مع فترة جمع الشيخ

المجلسي لمصادر بحاره، إذ بدأ بذلك قريب

من سنة ١٠٧٢هـ، وإن الانتهاء من تدوين

الدر المأثور في جزئه الأول الذي تضمن

الرسالة كان سنة ١٠٧٣هـ، وبذا يتضح أن

الرسالة لم تكن في هذه المدة الزمنية مغمورة

مجهولة.

مودع الرسالتين هذا الكتاب؛ لقلة وجودهما)

الدر المنثور من المأثور وغير المأثور، ج ١،

ص ١٣٦. ويقول العلامة المجلسي: (ولنختم

هذا الباب بإيراد رسالة وصلت إلينا، تنسب إلى

الشيخ السديد المفيد، أو السيد النقيب الجليل

المرتضى، قدس الله روحهما. وإلى المفيد أنسب.

وهذه صورة الرسالة بعينها، كما وجدتها)

المجلسي، بحار الأنوار، ج ١٧، ص ١٢٢.

(١) نسخة (ج وه).



الاغا بزرك في احد أقواله^(٨)، وكما يمكن ان يفهم من عبارة الشيخ الأنصاري^(٩)،

العالمي^(١)، الشيخ عباس القمي^(٢)، السيد الخوئي^(٣)، اغا بزرك في احد أقواله^(٤).

٢. انها للشريف المرتضى. ومن الاعلام الذين ذهبوا في هذه النسبة الشيخ البهائي وفق ما نقل عنه^(٥)، والمحقق البحراني^(٦)،

٣. نسبتها لاحدهما. وهو ما يفهم من بعض عبارات الوحيد البهبهاني^(٧)،

٤. انها لغير الشيخ المفيد والشريف المرتضى. وهذا القول يتردد في نسبتها إلى غيرهم إلى عدة اراء، فمن رجح عدم النسبة لهما مع عدم نسبتها لآخر كما هو

(٨) وهذا نصه (وقد أدرجه أيضاً الشيخ علي في « الدر المنثور » وذكر الاحتمالين في المؤلف ورجح كونه المفيد باشتغال الكتاب على كثرة الفصول كما هو ديدن المفيد في تصانيفه ثم استبعد كونه للشيخ المفيد بما فيه من التعريضات على الشيخ الصدوق بعد نقل عين عبارته الموجودة في الفقيه بما يبعد صدور مثلها عن المفيد بالنسبة إلى واحد من الأصحاب فضلاً عن مثل أستاذه وشيخه الصدوق، والحق أن الاستبعاد في محله ولا سيما مع عدم ذكر النجاشي لهذا الجواب في فهرسه لا في تصانيف شيخه المفيد ولا شيخه الشريف المرتضى مع اطلاعه على جميع تصانيفهما وذكره عامتها في ترجمتهما خصوصاً كتب المفيد فإنه لم يذكر في أولها كلمة (منها) فيظهر انه ليس لها بقية، وبذلك كله يؤيد احتمال كون المؤلف غير المفيد والمرتضى حيث إنه لم يدل دليل على الدوران بينهما فقط والله العالم). الطهراني، اغا بزرك، الذريعة، ج ٥، ص ١٧٥.

(٩) (والانصاف أن نوم النبي ﷺ أو أحد المعصومين صلوات الله عليهم عن الواجب - سيما أكد الفرائض - نقص عليهم ينفيه ما دل من أخبارهم على كمالهم وكمال عناية الله تعالى بهم في تبعيدهم من الزلزل، بل الظاهر بعد التأمل أن هذا أنقص من سهو النبي ﷺ عن الركعتين في الصلاة. وما تقدم من صاحب رسالة نفى السهو ممنوع، بل العقل والعقلاء يشهدون بكون السهو عن الركعتين في الصلاة أهون من النوم عن فريضة الصبح) الشيخ الأنصاري، مرتضى،

(١) الأمين، محسن، أعيان الشيعة، ج ٩ ص ٤٢٤.

(٢) القمي، عباس، سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار، ج ٤، ص ٣٤٨.

(٣) البروجردي، مرتضى، شرح العروة الوثقى - الصلاة، ج ١١، ص ٣٣٣ و ٣٣٧.

(٤) الطهراني، اغا بزرك، محسن، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ١٢ ص ٢٦٧.

(٥) البحراني، يوسف، الكشكول، ج ١، ص ٢٥٧.

(٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٥٧.

(٧) الوحيد البهبهاني، محمد باقر، الرسائل الأصولية، ج ١، ص ١٨٤. بقوله (ومع ذلك قال الأجل المرتضى أو المفيد رحمهما الله في رسالته).



أسئلة بطريقة الأجوبة المنفصلة. كما انه قد يؤيد ذلك ملحوظتين الأولى: إنّ أغلب النسخ أوردت ما ينص أن الكاتب لم يذكر أن الشيخ الصدوق أحد مشايخه، فعبر عنه (احد مشايخك)، وهو تبرؤ من التلمذة قد لا نجده عند المفيد، وان المضمون كاشف عن طريقة الشيخ المفيد في الكتابة، الا إذا تصورنا ان الكاتب حفيده وانه قد تأثر بأسلوبه وانتهج منهجه فيكون الاحتمال وارداً أيضاً، وقد يكون تداوله من نفس عائلة الشيخ المفيد فتداخل الرسائل بعد مرور السنين.

سمات النسخ الخطية ونصها.

يعد ضبط النص جوهر العمل التحقيقي، ولكن مما يسهم في ضبط النص وايصال تمام مراد الكاتب إلى القارئ، يحتاج إلى عوامل أخرى تسهم بهذا الصدد، ومن هذه العوامل ترجمة كاتبي النسخ وهما من اعلام حوزة سامراء، وهو ما كان موضوعاً للبحث أيضاً. وسمات المخطوط وبيان اهم خصائصه، ولذا جعلت محوراً في هذا المبحث، كما خصص الحيز الأهم لذكر تمام النص بعد تنزيده وضبط المنضد مع المخطوط، مع بيان أهم الملاحظات والتعليقات الملائمة لها.

أو نسبتها لغيرهم وهو ما يفهم من عبارة الوحيد البهبهاني في احد أقواله^(١) من دون ان يذكر سنده في ذلك، وكذلك ما ذهب إليه بعض الكتاب المعاصرين^(٢) من نسبتها لحفيد الشيخ المفيد، وقد أورد دليل ذلك ان له رسائل في رد اهل الحائر. إلا أنه يمكن القول فيه بأن ما بين أيدينا هي رسالة في جواب أهل الحائر وليس مجموع رسائل، كما انه لم يتعارف أن يكون هناك إجابة لعدة رسائل فقهية، المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصاري، ص ٣٢٢.

(١) ونص قوله (وذكر المحقق الشيخ علي بن المحقق الشيخ محمد بن المحقق الشيخ حسن بن السعيد الشهيد الثاني رحمته الله في مجموعته المسماة بالدر المنثور رسالة عن المفيد رحمته الله في الرد على الصدوق في قوله ان شهر رمضان لا ينقص وهي مشحونة بقرائن تدل على أنها له. أقول هي التي ربما نذكر عبارتها في هذه التعليقة ثم نقل المحقق المذكور في المجموعة عن ابن شهر آشوب أنه ذكر في رجاله في ترجمة المفيد وفهرست مصنفاته رسالة علي بن بابويه وذكر عنه رسالة أخرى في الرد عليه في تجويزه سهو النبي صلى الله عليه وآله محتملة بان تكون له وللسيد رحمته الله والظاهر أنه للسيد محمد بن محمد بن يحيى أبو علي العلوي سيجى في الكنى بعنوان أبو علي العلوي عن لم بل معروفيته وجلالته وكونه من أهل نيشابور ومن بني زيادة). الوحيد البهبهاني، تعليقة على منهج المقال، ص ٣٢٨.

(٢) الفهداوي، عمار عبد الأمير، رسالة عدم سهو النبي للشيخ المفيد.



أولاً: سمات وخصائص المخطوط

وفي هذه النقطة سيكون الحديث في محورين، الأول: السمات العامة للنسخ الأخرى التي بين أيدينا وعددها خمسة نسخ، والمحور الثاني. في سمات النسختين المكتوبتين في سامراء، وهما مدار التحقيق.

وبالاستقصاء السريع لبعض من بذل جهداً في تتبع مخطوطات هذه الرسالة، فانه يمكن ان يلحظ امرين:

١. ان الجرد الوارد في موسوعة (فنخا) جهد جيد ومميز، إلا أنه ينبغي ان يلحظ انه ذكر في بعض الموارد نسخ المخطوط وليس وجود عين المخطوط، ومثاله (فقرة ١٣ النسخة الأصل في مؤسسة كاشف الغطاء في حين انه ذكر النسخة في مركز احياء تراث ال البيت في قم مع النص على وجود الأصل في النجف. وأيضاً في الفقرة ٢١ إذ ذكر وجود المخطوط في جامعة طهران مع النص على الأصل في مكتبة الحكيم العامة في النجف الأشرف) وهذا ربما يربك الباحثين من حيث عدد النسخ، والا فالدقة متحققة من قبل الموسوعة^(١).

٢. من الباحثين من استقصى أيضاً هذه المخطوطات، إلا أنه لم يذكر المخطوطات الموجودة في النجف الأشرف^(٢). مثل نسخة (د) و(هـ) و(و) والتي ستعرض لبيان بعض مميزاتها.

النسخ المساندة.

ولما كان التحقيق غير شامل للنسخ المساندة، لأنها خارجة عن محور جهد مركز تراث سامراء في (تحقيق ما كتب أو نسخ في سامراء) الا انها تحت النظر، ويستفاد منهما في الرجوع لفهم أو ضبط بعض العبارات. وستتناول بعض سماتها العامة. وهي كالآتي:

١. نسخة رمزنا لها (ج) ناسخها الشيخ محمد رضا ال كاشف الغطاء، وهو من أعلام النجف الأشرف. وذكر أيضاً فيها مصدر الرسالة، وانها من كتاب الدر المنثور للعالمي، وأورد أيضاً عبارة العالمي بحق الرسالة. وخطها واضح غير مرتبك، وذكر نسبتها للمفيد في أعلاها، حتى إنه أورد نفس عبارة العالمي عند نقله لنص الرسالة بقوله (وفي المتنسخ منه سقم قليل)، وتاريخ نسخها ١٣٢٣ هـ. ولم

(١) الدرايتي، مصطفى، الفهرس الموحد للمخطوطات الإيرانية، مج ١٨، ص ٥٥٥-٥٥٦.

(٢) الفهداوي، عمار عبد الأمير، رسالة عدم سهو النبي للشيخ المفيد.



عنها في أرشيف مركز تراث سامراء.

٤. نسخة رمزنا لها (و) لم يذكر ناسخها. ولا تاريخ النسخ، وهي بخط متوسط الوضوح، ونصها غير مرتبك، ولكنه لم يذكر مصدره للرسالة إلا أنه ذكر في عنوانها انها للشيخ المفيد. وهي من مقتنيات مجلس الشورى الإسلامي في الجمهورية الإسلامية في ايران.

٥. نسخة رمزنا لها (ز) وهي نسخة واضحة الخط وانتظام الاحرف والكلمات، ولم يذكر الناسخ نسبتها للشيخ المفيد، الا انها تقع ضمن رسائل للشيخ المفيد لربما اكتفى الناسخ بذلك. لم يذكر ناسخها. ولا تاريخ النسخ. وهي من مقتنيات مجلس الشورى الإسلامي في الجمهورية الإسلامية في ايران.

وهناك نسخة من المهم ذكرها وهي النسخة المطبوعة ضمن مؤتمر ألفية الشيخ المفيد، وقد اعتمد المحقق فيها على العديد من النسخ المخطوطة، ولأهمية هذه الطبعة إذ انها استندت على العديد من النسخ الخطية مضافاً إلى أنها طبعت بعناية إحياء ألفية الشيخ المفيد، وهو حدث تم الاهتمام به وعقد له مؤتمر بفعاليات متعددة أقيم في مدينة قم المقدسة، فأثرنا الإشارة إليها في

يذكر بلد النسخ، والنسخة من مقتنيات مؤسسة كاشف الغطاء في النجف الأشرف ومودعة نسخة مصورة عنها في أرشيف مركز تراث سامراء.

٢. نسخة رمزنا لها (د)، و ناسخها السيد حسن الخرسان، وهو من أعلام النجف الأشرف. وقد ذكر في الهامش الأيمن للصفحة الأولى مصدره لها، وهو كتاب الدر المنثور للعالمي مع ذكره لعبارة العالمي الواردة في كتابه، وخطها واضح لا لبس فيه. ذكر في أعلاها نسبتها إلى الشيخ المفيد. وتاريخ نسخها كما مثبت في تاريخها بتصريح الناسخ في ١٣٥٧هـ في بلدة الكاظمية. والنسخة من مقتنيات مؤسسة كاشف الغطاء في النجف الأشرف ومودعة نسخة مصورة عنها في أرشيف مركز تراث سامراء.

٣. نسخة رمزنا لها (هـ) ناسخها العلامة محمد بن الشيخ طاهر السماوي، من اعلام النجف الأشرف. بخط جميل بديع واضح ولم يذكر مصدر الرسالة، ولكن ذكر نسبتها للشيخ المفيد، ونسخها بتاريخ ١٣٣٢هـ في بلدة الكاظمية. والنسخة من مقتنيات مكتبة الامام الحكيم العامة في النجف الأشرف، ومودعة نسخة مصورة



الهامش ليلاحظ مقدار الاختلاف فيما بينها وما بين أيدينا.

السمات العامة للنسخ المحققة.

ومن أهم السمات والملاحظات التي يمكن ان ترصد بشأن هاتين النسختين، ما يلي:

١. ان النسخة (أ) كاتبها الشيخ (محمد باقر بن محمد حسن البيرجندي) من الشخصيات العلمية البارزة التي ذاع صيتها علمياً، وكان من رواد حوزة سامراء، وهذه الخصيصة مهمة لزيادة موثوقية النسخة. وهي من مقتنيات المكتبة المرعشية في قم المقدسة تحت الرقم (٤/٤١٤٣) وتاريخ نسخها ١٣٠٠هـ. ولم يذكر مصدر الرسالة.

فيما ان نسخة (ب) كان كاتبها الميرزا محمد بن رجب علي الطهراني، وهو من أعلام سامراء أيضاً، وله مكانة علمية فيها، وهذه خصيصة مهمة أيضاً في اعتماد المخطوط، كونها نسخت بيد علم من الأعلام. فهي تقع ضمن مجموعة رسائل للشيخ المفيد، ويبدو أنها توزعت بين نساخ متعددين قام كل منهم بكتابة بعض الرسائل لتجمع بكتاب واحد، ونسخة رسالة المفيد في جواب اهل الحائر يبدو

انها كتبت من قبل محمد بن رجب علي الطهراني سنة ١٣٠٥هـ، وهذه المجموعة من محفوظات مجلس الشورى الإسلامي تحت الرقم (٣٠٨٣٣٩/١٧١٧٤). وأورد في اخرها عبارة صاحب الدر المنثور من كون النسخة فيها سقم، وهو ما يدل على انه استند للدر المنثور في نقل الرسالة.

٢. ان النسخة (أ) كانت فيها بعض العبارات لم تكن واضحة بالرسم، ولمعرفتها تم الرجوع لبعض المصادر، مثل عبارة (ذو اليدين)، وأيضاً عبارة كتاب قتال القاسطين في صفين وغيرها. وبعض الكلمات كتبت بطريقة تحتمل معنيين، فإن (من) و(في) كليهما كتبا برسم متقارب مما جعل للسياق اثر في تحديد احدهما، مضافاً للمقارنة مع النسخ الأخرى، أو العبارات المنقولة.

فيما تعد النسخة (ب) مما يمكن ان توصف بوضوح الخط وجماله، ووضوح أحرفها وكلماتها.

٣. إن النسخة (أ) فيها بعض الكلمات رسمت بشكل مخالف للمألوف، مثل (ذاك، رعية، صلواة، زكواة، لنبي، سهى) وغيرها.

وكذلك الأمر في نسخة (ب)



ولكن في موارد مغايرة للنسخة الأخرى،

ومثال ذلك تكرار في دخول حرف الجر على الكلمات المعرفة مثل: (با الصلوة، با السهو، با التوقيف، با الأداء، با الغلط، و با العدد).

٤. تداخل العبارات بين ما يلخص المصنف رأي الآخرين وبين رده، فانه لم يستخدم ما يشير إلى ذلك كتميز الاقتباسات أو كلمة انتهى أو اه وغيرها مما هو متعارف بالنسخ أو النقل، بل جاء النص متداخلا بعضه مع بعض في كلتا النسختين.

٥. جاءت النسختان منقطتين، وهو أحد مناهج الكتابة في حوزة سامراء، إذ كانت هناك طريقة أخرى للتدوين في حوزة سامراء من دون استعمال تنقيط الاحرف، وهو يعكس سمة مهمة من سمات تلك المرحلة في حوزة سامراء، ويمكن الرجوع لبعض مطبوعات مركز تراث سامراء للوقوف على نماذج منها مثل رسائل العلامة اسد الله الزنجاني.

٦. ان النسخة (أ) من الحجم الرحلي، ويراعى فيه قلة الصفحات إذ بلغت (٥) وكثرة السطور إذ تراوحت بين (٢١) - (٢٦) مع تقارب الكلمات وبحجم ورق

(٢٠*٢٧) سم. فيما جاءت نسخة (ب) بمواصفات مغايرة من حيث حجم الصفحة وزيادة عددها، إذ بلغت (٨) وبعدها سطور (٢١) الا في الصفحة الأخيرة، وذلك لانتهاه النص، مع انفراج في الكلمات.

٧. ان النسخة (أ) يلحظ فيها تداخل رؤوس المطالب، ولولا كلمة فصل لوجد القارئ صعوبة في تمييز بداية المطلب من نهايته. نعم جعل خطأً فوق كلمة فصل تنبيهاً على ذلك.

وأيضاً يلحظ ذلك في نسخة (ب) الا أن الانفراج بين الكلمات، واستعمال اللون الأحمر المغاير للون كتابة النص، يجعل ملاحظة انتهاء المطلب وبداية الآخر أيسر وأسهل.

٨. لوحظ في النسخة (أ) كثرة الاختلافات في النصوص مقارنة مع النسخ الأخرى، ومما يولد احتمالية تدوينه للرسالة عن ظهر قلب، كاشفاً ذلك عن قدرة لدى الناسخ وفق ما نقله احد ابناؤه^(١) من كونه يتصف بذاكرة تمكنه من الكتابة دون الرجوع للمصدر، ومحل التخوف

(١) البيرجندي، محمد حسن، الفوائد الرجالية، مقدمة التحقيق، ج ١، ص ١٣٢.



من انه اعتمد على ذاكرته في تدوين هذه الرسالة، مما يخرجها عن محل الاعتماد عند الاختلاف.

٩. لم نورد النص القرآني في النسختين، الا بمقدار ما توافق مع ما أورده الناسخ، أي إذا ورد النص القرآني جزءاً من آية كريمة لم نورد الآية بأكملها بل اكتفينا بما نقله الناسخ، وقمنا بنسخ النص القرآني وفقاً للمصحف الشريف. إذ لوحظ في نسخة (أ) وجود خطأين في النص القرآني أحدهما بسقوط كلمة (ولا نبي) من آية التمني، والآخر بجعل المنسوب مضموماً في آيات النهي عن الظن، وبتصور المحقق أن هذا ناشئ اما لاعتماد الكاتب على حافظته عند وصوله لهذا المورد، واما أن النسخة التي بين يديه كان فيها خطأ ولم يجب أن يغير فيها، والأول أرجح في الضم إلا أنه في سقوط الكلمة يرجح الثاني، لأن هذا الأمر عينه قد حصل في نسخة (ب)، مما يدل أن نسخة أو نسخ الرسالة التي كانت متداولة في سامراء حينها كان فيها هذا الخطأ.

١٠. إن كلا النسختين كانتا مبيضة، ووفق هذا يمكن ملاحظة العناية بالتدوين فيهما، وقلة الاستدراكات عليهما أو

الشطب أو الحك أو الحذف.

١١. استعمل الكاتب في (أ) رموزاً لبعض الكلمات مثل (أيض، تعلی، ص، ع، بط، كك) وغيرها ونحن أثبتنا ما يتلاءم والرسم المعاصر.

فيما غاب الترميز عن النسخة (ب) وأثبتت الكلمات بنصها الا في موارد الصلاة أو التسليم على النبي والأئمة.

ثانياً: السيرة الذاتية للكاتب

يعد الناسخ من الأركان المهمة لقبول المنسوخ من عدمه أو بتحديد مقدار مقبولة ما ورد فيه وحجيته، ولذا أولى العلماء أهمية لترجمة ومعرفة الناسخين. والنساح للرسالة مدار البحث وموضوع التحقيق، هما:

١. الشيخ محمد باقر بن محمد حسن البيرجندي (١٢٧٦-١٣٥٢ هـ)^(١): ولد في بيرجند من مدن إيران وترحل في دراسته بين مشهد والنجف وسامراء التي تلقى بحوثه الخارج فيها ومنها رجع إلى بلده.

حضر عند أكابر العلماء مثل الميرزا المجدد الشيرازي والشيخ فضل الله النوري والسيد حسن صدر الدين، ومن (١) للمزيد: الاشكوري، أحمد، تراجم الرجال، ج ٢، ص ٦٠٣.



العدد التاسع
السنين الخامسة
١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م

• اهتمامه بالتراث الروائي حتى إنه

قام بترتيب أبواب بحار الأنوار، لتسهيل وصول القارئ لمواده، وسماه (مصاييح الأنوار).

ثالثاً: النص المضبوط للمخطوط.

يختص هذا المطلب بإعادة تدوين المخطوط بأحرف الطباعة الحديثة، وقد جعل الأصل النسخة (أ) مع الإشارة إلى الاختلاف في نسخة (ب) إذا وجد، وأيضاً تم مراعاة وذكر الاختلاف مع نسخة طبعت في الذكرى الالفية للشيخ المفيد ونظراً لانتشارها واعتمادها كونها صدرت من مؤتمر عالمي ارتأينا الإشارة للاختلاف أو الاتفاق معها، وتم التعبير عنها بنسخة المؤتمر.

بسم الله الرحمن الرحيم^(٢)

[الحمد والبسملة]

الحمد لله الذي اصطفى محمداً لرسالته، واختاره على علم للأداء عنه، وفضله على كافة خليقته، وجعله قدوة في الدين، ورحمة للعالمين، وعصمة

أساتذته من أجازته بالرواية والاجتهاد.

ومما يستحق ان يوقف عليه في سيرته:

• انه تلقى العلم من أساتذة أكفاء في المعقول والمنقول.

• له أكثر من ثلاثين كتاباً أو رسالة.

• إجازته بالرواية لثلة من العلماء أبرزهم السيد شهاب الدين المرعشي النجفي.

• اعتمد آغا بزرك كثيراً على توثيقاته واثبات سيرة العلماء الآخرين في موسوعته الذريعة بلغت ما يقرب من (٣٠) مورداً.

٢. الميرزا محمد بن رجب علي الطهراني (١٢٨٢-١٣٧١هـ) ولد في طهران

وقد امتاز بخصائص منها:

• انه جمع التراث الشيعي المخطوط حتى عدّت مكتبته في سامراء من أمهات المكتبات التي تحتوي نفائس المخطوطات.

• انه خط بيده العديد من الكتب منها رسالة سهو النبي هذه، ورسالة عمل اليوم والليلة للشيخ الطوسي^(١).

(٢) (رب يسر وأعن برحمتك) هذه العبارة بعد البسملة في نسخة المؤتمر.

(١) كما ذكر ذلك في خاتمة الرسالة. الطوسي، محمد بن الحسن، الرسائل العشر، ص ١٥٢.



للزلات^(١)، وبراءة^(٢) من السيئات، وحرصه من الشبهات، واكمل له الفضل، ورفع في أعلى الدرجات، صلى الله عليه وآله الذين بمودتهم تتم الصالحات^(٣).

وبعد^(٤).

[بيان رأي الشيخ الصدوق وأدلته]

فقد وقفت أيها الأخ -وفقك الله لمياسير الأمور ووقانا وإياك المحذور- على ما كتبت به في معنى ما وجدته لبعض مشايخنا^(٥)، بسنده

(١) (من) في نسخة (ب) ونسخة المؤتمر.

(٢) (وبرأه) في نسخة (ب) وفي نسخة المؤتمر.

(٣) (وسلم) في نسخة المؤتمر.

(٤) ليست في (ب) ويوجد هنا (فصل)

(٥) (مشايخك) في (ب) وفي نسخة المؤتمر، إذ ينقل الاغا بزرك في الذريعة عن صاحب الدر المنثور تلمذة المفيد على يد الصدوق جاعلا هذه التلمذة قرينة يمكن الاستفادة منها في عدم نسبة الرسالة للشيخ المفيد، إلا أنه يرجع مستدلا بكثرة الفصول في كتابات المفيد كقرينة مقابلة لها لترجيح نسبة الرسالة للمفيد، ووفق هذه التلمذة يمكن ان تصح كلمة (مشايخنا) بدلا من (مشايخك). الطهراني، اغا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ١١، ص ٢٠٠، تحت التسلسل ١٢١٤. بعنوان الرسالة السهوية.

إلى الحسن ابن^(٦) محبوب^(٧) عن الرباطي^(٨) عن سعيد الاعرج^(٩) عن أبي (٦) (بن) في نسخة (ب) وفي نسخة المؤتمر وهو الصحيح.

(٧) هو أبو علي الحسن بن محبوب السراد أو الزراد على كلا اللفظين، كوفي، مولى بجيلة، وثقه الشيخ الطوسي وعده من الأركان الأربعة في عصره. ومن أصحاب الكتب الكثيرة، ووثقه الكشي أيضاً وعده من الفقهاء الذين أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنهم عند تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام ولم يترجم له النجاشي، ويرى السيد الخوئي ان سبب عدم ترجمة النجاشي له هو سقوط ترجمته من قبل الناسخ؛ لأن النجاشي سبق وان ذكره اطراداً من أصحاب الأصول. وهو من أصحاب الإمام الرضا. للمزيد في هذه التفاصيل يراجع معجم رجال الحديث للسيد الخوئي، ج ٦، ص ٩٦، ت ٣٠٧٩.

(٨) هو أبو الصيقل الحسن بن رباط البجلي الكوفي من الموالي، وترد تسميته أيضاً بالحسن الرباطي، من أصحاب الأصول، وقد نقل أصله الحسن بن محبوب وعد من أصحاب الامام الباقر والصادق، وله اخوة ثلاثة كلهم رواة حديث عن الأئمة. للمزيد يراجع: السيد الخوئي، معجم رجال الحديث ج ٥، ص ٣١٦، ت ٢٨٢٣.

(٩) وهو أبو عبد الله سعيد الاعرج السمان ويمكن ان ترد ترجمته في تسميات سعيد بن عبد الرحمن وسعيد الاعرج وسعيد السمان وكلهم واحد، ويلقب بالتميمي أو التيمي، إذ استظهر السيد الخوئي انهم واحد، وله كتاب رواه نقلة



العدد التاسع
السنين الخامسة
١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م

جاز ان يسهو في الصلاة لجاز ان يسهو في التبليغ، لان الصلاة فريضة كما ان التبليغ عليه فريضة. فرد هذا القول، بان قال: لا يلزم^(٧) من قبل ان جميع الاحوال المشتركة تقع على النبي ص فيها ما يقع على غيره، وهو متعبد بالصلاة^(٨) كغيره من امته وليس من سواه بنبي، والحالة التي اختصاص بها هي النبوة والتبليغ من شرايطها^(٩)، فلا يجوز ان يقع عليه في التبليغ ما يقع في الصلاة لانها عبادة مخصوصة^(١٠)، والصلاة عبادة مشتركة، وبها^(١١) تثبت له العبودية على زعمه، وبإثبات النوم له عن خدمة ربه عز وجل^(١٢) اسمه، من غير إرادة له،

(٧) يلزمننا في نسخة المؤتمر.

(٨) (با الصلوة) هكذا في (ب)

(٩) (شرايطها) في (ب) ويحتمل في رسم الكلمة (شرايعها) لانه إذا قلنا من شرايطها اقتضى ذلك ان الشيخ الصدوق يذهب إلى اعتبار ان التبليغ شرط بالنبوة أي ان كل نبي فهو مبلغ وبهذا يتداخل مع الرسول الذي شرط فيه التبليغ وفق بعض الاراء.

(١٠) أي ان النبوة عبادة مخصوصة فغير مشتركة بين النبي وامته.

(١١) (وبهذا) في نسخة المؤتمر.

(١٢) (وجل) ليست في (ب) وفي نسخة المؤتمر أيضاً.

عبد الله جعفر بن محمد^(١)، فيما يضاف إلى النبي ﷺ من السهو في الصلاة^(٢)، والنوم عنها حتى خرج وقتها.

فإن الشيخ^(٣) الذي ذكرته، زعم ان الغلاة^(٤) تنكر^(٥) ذلك^(٦)، وتقول: لو

الحديث، وعد من أصحاب الصادق. للمزيد: السيد الخوئي، معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ١٢٦، ت ٥١٥٣.

(١) (ع) في (ب) و(عليهما السلام) في نسخة المؤتمر.

(٢) (صلوة) هكذا في كل (أ) اما في (ب) فبرسم (صلوة) في كل الرسالة.

(٣) وهو الشيخ الصدوق في كتابه من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢٤٩ وما بعدها.

(٤) ويمكن تعريفهم اما على الأساس الفكري فيعتبرون من يرى للائمة اعتقاداً بمقامهم، بان لهم مقامات عالية فوق درجة البشر. واما يمكن بيانهم بالاثار السلوكي للاعتقاد بانهم من يجعل مقامات عالية للائمة بالربوبية أو النبوة وكفاية هذا الاعتقاد عن العبادات وفرائض الشريعة. للمزيد: السيستاني، السيد محمد رضا، قبسات من علم الرجال، ج ١، ص ٣٥.

(٥) في (ب) (تذكر) وفي نسخة المؤتمر أيضاً.

(٦) (ذاك) هكذا رسم الكلمة في (أ) وقد تكرر رسمها في كل الرسالة، وبهذا يمكن ان نقطع ان الكاتب أراد ذلك، ولن نشير لهذا في الموارد الالية بل نمضيها كما كتبت في المتن. اما في (ب) فقد كتبت (ذلك).



باطلة، لان الرجل معروف وهو أبو محمد عمر^(٩) بن عبد عمرو المعروف بذي اليمين، وقد نقل عنه المخالف والمؤلف. قال: وقد أخرجت عنه أخباراً في كتاب^(١٠) قتال القاسطين بصفين، ولو جاز رد الاخبار الواردة في هذا المعنى، لجاز رد جميعها، وفي ردها إبطال الدين والشرعة^(١١).

استشهد في بدر وبالتالي يرد الاشكال هنا من انه كيف التقى بأبي هريرة حتى ينقل عنه أو تنقل الحادثة بحضور ذي اليمين وأبو هريرة كان قد أسلم عام ٦ هـ، اما إذا افترضنا ان ذا الشمالين المعني بالرواية هو غير شهيد بدر بل هو عمير بن أبي عمرو الذي أسلم وعاش في المدينة وتوفي في زمن معاوية، وقد ذكره العديد من أصحاب التاريخ ورواة الحديث فيكون شخصية عاصرت الاحداث ونقل عنها. للمزيد: التستري، الشيخ محمد تقي، رسالة في سهو النبي، ص ٨٥ وما بعدها.

(٩) (عمير) في نسخة المؤتمر.

(١٠) (كتاب وصف قتال القاسطين بصفين) في (أ) وفي نسخة المؤتمر أيضاً. وهو من كتب الشيخ الصدوق التي لم تصلنا ويبدو انها لم تصل لايدي صاحب البحار ولذا لم يذكره ضمن مصادره.

(١١) إلى هنا انتهى ما أورده المصنف من كلام الشيخ الصدوق وهو ناظر إلى ما ذكره في كتابه من لا يحضره الفقيه لانه موجود نصاً فيما سبق ذكره من الكتاب مع الاختلاف اليسير بين ما أورده المصنف وبين ما موجود بين أيدينا من المطبوع لكتاب من لا يحضره الفقيه. ولكنه

وقصد منه^(١) اليه، نفي الربوبية عنه لان الذي لا تأخذه سنة ولا نوم، هو الله الحي القيوم الذي لا تأخذه سنة ولا نوم.

وليس سهو النبي^(٢) كسهونا، لان سهوه من الله، وإنما أسهأه ليعلم انه مخلوق بشر، لا يتخذ رباً معبوداً من دونه، وليعلم الناس بسهوه حكم [ال]سهو متى سهأه^(٣).

قال: وسهونا من الشيطان، وليس للشيطان على النبي والأئمة سلطان، (إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ)^(٤)، وعلى من تبعه من الغاوين.

قال: والدافعون لسهو النبي ﷺ، ودعواهم^(٦) انه لم يأت^(٧) ولم يكن من الصحابة من يقال له ذو اليمين^(٨)، دعوى

(١) (منه) ليست في نسخة المؤتمر.

(٢) (ص) في (ب)

(٣) (السهو متى سهوا) في نسخة المؤتمر.

(٤) سورة النحل: ١٠٠

(٥) غير موجودة في (ب)

(٦) في (أ) (ودعواهم) اما في (ب) فهكذا (دعواهم)

(٧) ليست في نسخة المؤتمر.

(٨) وقد وقع الخلاف في تحديد شخصه، إذ بعد تتبع التاريخي لبعض المحققين تبين ان ذا اليمين أو ذا الشمالين اطلق على شخصيتين احداها

[بيان الرد ونقض ادلته]

وسألت أعزك الله بطاعته، أن أثبت لك ما عندي فيما حكيتك عن هذا الرجل، وأبين عن الحق في معناه، وأن^(١) أجيبك^(٢) إلى ذلك، والله الموفق للصواب.

اعلم ان الذي حكيت عنه^(٣) هو^(٤) مما قد اثبتناه، و^(٥) قد تكلف ما ليس من شأنه، فأبدى بذلك عن نقصه في العلم وعجزه. ولو كان ممن وفق لرشده، لما تعرض لما لا يحسنه، ولا هو من صناعته، ولا يهتدي إلى معرفته^(٦)، لكنه الهوى مرد^(٧) لصاحبه، نعوذ بالله من سلب التوفيق، ونسأله العصمة من الضلال، ونستهديه في سلوك نهج^(٨) الحق، وواضح الطريق بمنه.

الحديث الذي روته الناصبة

اختلاف لا يضر باصل الاستدلال والفكرة.

(١) (وانا) في نسخة المؤتمر.

(٢) (وانا نجيبك) في (ب)

(٣) (انه الذي حكيت عنه ما حكيت) في (ب) وفي نسخة المؤتمر.

(٤) غير موجودة في (ب)

(٥) (الواو) غير موجودة في نسخة المؤتمر.

(٦) (معرفة طريقه) في نسخة المؤتمر.

(٧) في نسخة المؤتمر (مود).

(٨) في نسخة المؤتمر (منهج).

والمقلدة من الشيعة^(٩)، ان النبي ﷺ سهى في صلواته^(١٠)، فسلم في ركعتين ناسيا، فلما نبه على غلظه فيما صنع، أضاف إليها ركعتين، ثم سجد سجدتي السهو. من أخبار الآحاد التي لا تثمر علماً ولا توجب عملاً، ومن عمل على شيء منها فعلى الظن يعتمد في عمله بها دون اليقين، وقد نهى الله تعالى عن العمل على الظن في الدين، وحذر من القول فيه بغير علم يقين^(١١)، فقال ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١٢)، وقال: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^(١٣) وقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^(١٤). وقال: ﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ

(٩) قد يفهم من هذه العبارة ان ما نقل من روايات السهو كان الأصل فيها الخط من مكانة النبي وهو مسعى النواصب ولكن هناك من الشيعة من اخذ هذه الروايات ولم ينظر للغايات فوقع فيها أرادته النواصب ولذا سباهم بالمقلدة.

(١٠) في نسخة (ب) (صلوته)

(١١) في نسخة المؤتمر (ويقين).

(١٢) سورة البقرة: ١٦٩، وسورة الأعراف: ٣٣

(١٣) سورة الزخرف: ٨٦.

(١٤) سورة الاسراء: ٣٦



ووجوب ترك العمل به، واطراحه.

فصل (٤) [الاختلاف في متن الحديث دليل على وضعه]

على ان في الخبر نفسه ما يدل على اختلافه^(٥)، وهو ما رواه من ان ذا اليمين^(٦) قال للنبي ﷺ لما سلم في الركعتين الأوليين^(٧) من الصلاة^(٨) الرباعية، أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ فقال -على ما زعم^(٩)- كل ذلك لم يكن. فنفى رسول الله^(١٠) ان تكون الصلاة قصرت، ونفى ان يكون قد سها فيها.

فليس يجوز عندنا وعند الحشوية

(٤) ليست في نسخة المؤتمر (فصل).

(٥) هكذا في النسخة ولكن لو كانت العبارة (اختلاقه) لكان أكثر انسجاماً مع مراد المؤلف وخصوصاً انه المصنف سينص على الاختلاق في احد فصول هذه الرسالة.

(٦) في النسختين (ان ذي اليمين)

(٧) (الأولتين) في نسخة المؤتمر.

(٨) (الصلاة) في (ب)

(٩) (زعموا) في نسخة المؤتمر.

(١٠) في (ب) بعدها (ص) بينها عبارة (رسول

الله) ليست في نسخة المؤتمر.

بعضهم هي الظهر، وقال بعضهم هي العصر^(١١)، وقال بعض آخر منهم بل كانت عشاء الآخرة.

واختلافهم في^(١٢) الصلاة^(١٣) دليل على وهن الحديث، وحجة في سقوطه،

فلما أتم صلاته سجد سجدتين يكبر في كل سجدة وهو جالس. قبل أن يسلم. وسجدهما الناس معه. مكان ما نسي من الجلوس. ح ٨٦، ص ٥٧٠.

٢- انها كانت صلاة واجبة ولم تحدد: قال عبدالله: صلى رسول الله ﷺ (قال إبراهيم: زاد أو نقص) فلما سلم قيل له: يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء؟ قال "وما ذاك؟" قالوا: صليت كذا وكذا. قال فثنى رجليه، واستقبل القبلة، فسجد سجدتين، ثم سلم. ثم أقبل علينا بوجهه فقال "إنه لو حدث في الصلاة شيء أنبأكم به. ولكن إنما أنا بشر أنسى كما تنسون. فإذا نسيت فذكروني. وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب. فليتم عليه. ثم ليسجد سجدتين". ح ٨٩، ص ٥٧٢.

٣- انها كانت صلاة العصر: عن عمران بن الحصين؛ قال: سلم رسول الله ﷺ في ثلاث ركعات، من العصر. ثم قام فدخل الحجرة. فقام رجل بسيط اليدين. فقال: أقصرت الصلاة؟ يا رسول الله! فخرج مغضباً. فصلى الركعة التي كان ترك. ثم سلم. ثم سجد سجدتي السهو. ثم سلم. ح ١٠٢، ص ٥٧٤.

(١) (وقال بعضهم هي العصر) هذه العبارة غير موجودة في نسخة المؤتمر.

(٢) في (ب) (الصلاة).

(٣) هنا كلمة (ووقتها) في نسخة المؤتمر.



المجيزين عليه السهو، ان يكون^(١) النبي^(٢) متعمدا لا^(٣) ساهيا، واذا كان قد اخبر انه لم يسهو^(٤)، وكان صادقا في خبره، فقد ثبت كذب من أضاف إليه السهو، ووضح بطلان دعواه في ذلك^(٥) بلا ارباب.

فصل [تأويل الحديث بإمكان وقوع احد امره]

وهذا باطل^(١٢) من وجهين، احدهما: انه لو كان أراد ذلك لم يكن جوابا عن السؤال، والجواب عن غير السؤال لغو لا يجوز وقوعه من النبي ﷺ. والثاني^(١٣): لو كان كما ادعوا^(١٤)، لكان ذاكرة به من غير اشتباه^(١٥) في معناه، لانه قد أحاط علما بان احد الشيئين كان دون صاحبه، ولو كان

وقد تأول بعضهم ما حكوه في قوله^(٦): (كل ذلك لم يكن^(٧))، على ما

(١) (يكذب) في نسخة المؤتمر، والظاهر ان الأصح ما ثبته البير جندي لانه يتلاءم مع السياق. (٢) في (ب) (ص).

(٣) (ولا) في نسخة المؤتمر.

(٤) هكذا في النسختين والصحيح (لم يسه)

(٥) (ذلك) في (ب)

(٦) في نسخة المؤتمر (عنه من قوله).

(٧) ونصه برواية مسلم: حدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس، عن داود بن الحصين، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد؛ أنه قال: سمعت أبا هريرة يقول: صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر. فسلم في ركعتين. فقام ذو اليدين فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله! أم نسيت؟ فقال رسول الله ﷺ "كل ذلك لم يكن" فقال: قد كان بعض ذلك، يا رسول الله! فأقبل رسول الله ﷺ على الناس فقال "أصدق ذو اليدين؟" فقالوا: نعم. يا رسول الله! فأتى رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة. ثم سجد سجدة. وهو جالس.

بعد التسليم. ح ٩٩، ص ٥٧٣.

(٨) في (ب) (عليه السلام).

(٩) أشار لهذا الجواب أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين الحافظ العراقي مع الإشارة إلى ضعف هذا التخريج، يراجع: الحافظ العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، طرح التثريب في شرح التثريب، ج ٢ ص ٧.

(١١) (بل حصل) في نسخة المؤتمر.

(١٢) في (أ) (بط) وفي (ب) (كلمة باطل).

(١٣) في نسخة المؤتمر (انه لو كان).

(١٤) (ادعوه) في (ب) وفي نسخة المؤتمر.

(١٥) في نسخة المؤتمر (على).



كذلك^(١) لارتفع^(٢) السهو الذي ادعوه، وكانت دعواهم له باطلة بلا ارتياب. ولم يكن أيضاً لجمع كلية وجود احد الامرين معنى لمسألة من^(٣) سأل عن قول ذي اليدين، و^(٤) هل هو على ما قال ام^(٥) على غير ما قال؟ لان هذا السؤال يدل على اشتباه ما ادعاه^(٦) ذو اليدين، ولا يصح وقوع لمتيقن^(٧) لما كان في الحال.

فصل [الاختلاف في روايات جبران الصلاة دليل على وضعها]

ومما يدل على بطلان الحديث أيضاً، اختلافهم في جبران الصلاة التي ادعوا السهو فيها، والبناء على ما مضى منها أو الإعادة لها.

فأهل العراق^(٨) يقولون انه اعاد

(١) في (أ) (كك) وفي (ب) (كذلك).

(٢) (لا ارتفع) هكذا في (ب)

(٣) (معنى لمسألته حين سئل) في نسخة المؤتمر.

(٤) لا توجد (الواو) في نسخة المؤتمر.

(٥) (او) في (ب)

(٦) (اشتباه الأمر عليه فيما ادعاه) في (ب) وفي نسخة المؤتمر

(٧) (وقوع مثله من متيقن) في (ب) وفي نسخة المؤتمر.

(٨) ويراد بهم أهل الرأي ومن ابرزهم أبو

حنيفة النعمان، في نقد مقولة الإدريسي، للمزيد: الإدريسي، عبد الحميد، «أهل الرأي وأهل الحديث»، ص ١٥٠.

(٩) (والكلام فيها) في (ب) فيما وردت (والكلام في الصلاة) في نسخة المؤتمر.

(١٠) (ولم يعد شيئاً قد تقضى) في نسخة المؤتمر.

(١١) هكذا في (أ)

(١٢) (متضمن) في نسخة المؤتمر

(١٣) (عن القبلة) في (ب) وفي نسخة المؤتمر.

(١٤) (تختلف) في (ب)

(١٥) (الذي ذكرناه في هذا الحديث) في (ب)

وفي نسخة المؤتمر.



واختلافه^(١).

فصل^(٢) [التلازم بين قبول روايات السهو وقصة الغرائق]

على ان الرواية له من طرق^(٣) العامة والخاصة^(٤)، كالرواية من الطريقتين^(٥) معا: ان النبي ص سها في صلوة الفجر، وكان قد قرأ في الأولية^(٦) منها سورة النجم، حتى انتهى إلى قوله (أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ *

(١) (واختلافه) في (ب) وهو ما لا يساعد عليه السياق

(٢) في إشارة إلى قصة الغرائق. للمزيد: العاملي، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، ج ٣، ص ١٣٧ - ١٣٨

(٣) (الطرق) في (ب)

(٤) (من طريقي الخاصة والعامة) في نسخة المؤتمر.

(٥) إذا كان المراد من هذه العبارة ان قصة الغرائق يرويها الفريقان فحتماً هناك اشتباه فيها، لان قصة الغرائق لم يوردها الشيعة، وقد يكون أورها لغرض النقض فقط.

(٦) هكذا في النسختين. ويبدو انها ليست المرة الأولى التي تكتب بها هكذا، فتوجد في نسخة الوافي عبارة كالآتي (خلاف الأولية فإنها مخصصة له، قال: ولا يجوز أن يكون المخصص للمعلوم إلا معلوما مثله) الفيض الكاشاني، الوافي، ج ٢٢ ص ٥٠٥.

وَمَنَاةَ^(٧) الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى) فألقى الشيطان على لسانه (تلك الغرائق العلى وان شفاعتهن^(٨) لترجي^(٩))، ثم نبه^(١٠) على سهوه، فخر ساجداً، فسجد المسلمون، وكان سجودهم اقتداء به، واما المشركون فكان سجودهم سرورا بدخوله معهم في دينهم.

قالوا وفي ذلك انزل الله تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ) يعنون في قرائته^(١٢) واستشهدوا على ذلك ببيت من الشعر وهو:

تمنى كتاب الله يتلوه قائماً

واصبح ضامناً ومسداً قارياً^(١٣)

فصل [امثلة على انحرافهم العقائدي]

وليس حديث سهو النبي ﷺ في (٧) (منات) هكذا رسمت في (أ)
(٨) (لشفاعتهم) في (ب).
(٩) (لترجي) في (ب) وفي نسخة المؤتمر.
(١٠) في نسخة المؤتمر (تنبه).
(١١) ليست في (أ) وفي (ب) (ولا نبي).
(١٢) أي ان الشيطان يلقي في قراءة النبي ويدخل كلاماً ليس من الوحي.
(١٣) لم اقع على قائله.



حكمه^(٩)، فيجب على الشيخ الذي حكيناه^(١٠) - أيها الأخ - عنه ان يدين الله بكل ما تضمنته هذه الروايات، ليخرج بذلك عن الغلو على ما ادعاه، فإن دان بها خرج عن التوحيد والشرع، وان ردها ناقض في اعتلاله، وان كان ممن لا يحسن المناقضة^(١١) لضعف بصيرته، والله نسأل التوفيق.

فصل [خبر نوم النبي عن صلاته]

والخبر المروي أيضاً في نوم النبي ﷺ عن صلاة الصبح، من جنس الخبر عن سهوه في الصلاة، فإنه^(١٢) من أخبار الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، ومن عمل عليه فعلى الظن معتمد^(١٣) في ذلك دون اليقين، وقد سلف قولنا في نظير ذلك ما^(١٤) يغني عن اعادته في هذا الباب. مع انه يتضمن خلاف ما عليه عصابة الحق،

(٩) (والتجوز له في حكمه) في (ب)

(١٠) (حكيناه) في (ب)، وفي نسخة المؤتمر (حكيت).

(١١) (فا المناقضة) في (ب) بينما الـ (الفاء) غير موجودة في نسخة المؤتمر.

(١٢) (وانه) في نسخة المؤتمر.

(١٣) (يعتمد) في (ب).

(١٤) (بها) في نسخة المؤتمر.

الصلاة اشهر في الفريقين من روايتهم، ان يونس^(١) ظن ان الله تعل يعجز عن الظفر به، ولا يقدر على التضيق عليه، و تأولوا قوله تعل (فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ)^(٢) على ما رووه واعتقدوا^(٣) فيه^(٤).

وفي اكثر رواياتهم ان داود ع هوى امرأة اوريا بن منان^(٥)، فاحتال في قتله ثم نقلها اليه^(٦).

وروايتهم ان يوسف بن يعقوب هم بالزنا وعزم عليه^(٧)، وغير ذلك من امثاله.

ومن روايتهم التشبيه لله تعالى بخلقه، والتجوز للجور^(٨) له في

(١) في (ب) (ع).

(٢) سورة الأنبياء: ٨٧.

(٣) (واعتقدوه) في نسخة المؤتمر.

(٤) للمزيد: ابن كثير - إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، البداية والنهاية، ج ٢، ص ١٦ وما بعدها.

(٥) في نسخة المؤتمر (حنان)، وفي النسختين (منان).

(٦) يراجع: تفسير الطبري، تفسير سورة ص الآية ٢٤

(٧) يراجع: تفسير الطبري الآية ٢٤ من سورة يوسف.

(٨) (للجور) ليست في نسخة المؤتمر.



لأنهم لا يختلفون في أن من فاتته^(١) صلاة فريضة فعليه أن يقضيها، أي وقت ذكرها، من ليل أو نهار ما لم يكن الوقت مضيقاً لصلاة فريضة حاضرة، وإذا حرم^(٢) أن يؤدي فريضة قد دخل وقتها، ليقضي فرضاً قد فاته، كان حظر النوافل عليه قبل قضاء ما فاته من الفرض أولى. هذا مع أن^(٣) الرواية عن النبي ﷺ أنه قال: (لا صلاة لمن عليه صلاة)^(٤) يريد أنه لا نافلة لمن عليه فريضة.

فصل [في الفرق بين نوم النبي عن صلاته وسهوه فيها]

ولأننا وجدنا الحكماء يجتنبون أن يودعوا أموالهم وأسرارهم ذوي السهو والنسيان، ولا يمتنعون من إيداع ذلك من يغلبه النوم أحياناً، كما لا يمتنعون من إيداع^(١٣) من تعثره الأمراض والأسقام. ووجدنا الفقهاء يطرحون ما يرويه

ولسنا^(٥) ننكر أن^(٦) يغلب النوم على^(٧) الأنبياء ع في أوقات الصلاة، حتى تخرج فيقضوها بعد ذلك، وليس عليهم

(١) (فاتته) في (ب) وفي نسخة المؤتمر.

(٢) (حرم الانسان) في نسخة المؤتمر.

(٣) ليست في (ب) وفي نسخة المؤتمر.

(٤) وهي رواية مرسلة معروفة عند الفقهاء وقد استند إليها الشيخ الطوسي في المبسوط، ج ١ ص ١٢٧ وفي الخلاف، ج ١ ص ٣٨٦ مسألة ١٣٩.

(٥) هنا (ان) مشطوبة في الأصل.

(٦) (بان) في نسخة المؤتمر.

(٧) ليست في (ب)

(٨) (بشر) في (ب).

(٩) (وليس) في نسخة المؤتمر.

(١٠) (حال) في نسخة المؤتمر.

(١١) (لعمومه) في (ب) وفي نسخة المؤتمر.

(١٢) (يمكن) في (ب)

(١٣) (إيداعه) في (ب) وفي نسخة المؤتمر.



العدد التاسع
السنى الخامسة
١٤٤٥ هـ / ٢٠٢٤ م

شهر رمضان نهاراً، ولم يؤمن عليهم السهو في مثل ذلك، حتى يطأ^(٧) المحرمات عليه من النساء، وهو ساه في ذلك، ظاناً أنها^(٨) ازواجه، ويتعدى من ذلك إلى وطئ^(٩) ذوات المحارم ناسياً^(١٠).

ويسهو في الزكاة، فيؤخرها عن وقتها، ويؤديها إلى غير أهلها ساهياً، ويخرج منها بعض المستحقين^(١١) ناسياً.

و يسهو في الحج، حتى يجامع في الاحرام، ويسعى قبل الطواف، ولا يحيط علماً بكيفية رمي الجمار، ويتعدى من ذلك إلى السهو في كل اعمال الشريعة، حتى ينقلها^(١٢) عن حدودها، ويضعها في غير اوقاتها^(١٣)، ويأتي بها على غير حقيقتها.

ولم ينكر ان يسهو في تحريم الخمر، فيشربها ناسياً أو يظنها شراباً حلالاً لم^(١٤) يتيقظ بعد ذلك لما بنى عليه من صفتها.

(٧) في (أ) و(ب) هكذا (يطاء)

(٨) (انهم) في (ب) وفي نسخة المؤتمر.

(٩) (وطئ) في (ب)

(١٠) (ساهياً) في (ب)

(١١) (المستحق عليه) في نسخة المؤتمر.

(١٢) (يقبلها) في نسخة المؤتمر.

(١٣) (ويضعها في اوقاتها) في نسخة المؤتمر.

(١٤) (ثم) في (ب) وفي نسخة المؤتمر.

ذوو السهو في^(١) الحديث^(٢)، الا ان يشركهم فيه غيرهم من ذوي^(٣) الفطنة والذكاوة والخديعة^(٤)، فعلم فرق ما بين السهو والنوم بما ذكرنا^(٥).

ولو جاز ان يسهو النبي ﷺ في صلواته -وهو قدوة فيها- حتى يسلم قبل تمامها، وينصرف عنها قبل كمالها، ويشهد الناس ذلك فيه، ويحيطوا به علماً من جهته، لجاز ان يسهو في الصيام، حتى يأكل ويشرب نهاراً في شهر رمضان بين أصحابه، وهم يشاهدونه ويستدركون عليه الغلط، وينبهونه عليه بالتوقيف^(٦) على ما جناه، ولجاز ان يجامع النساء في

(١) في (ب) (من)، وفي رسم المخطوط تحتمل (من) وكل واحدة منها لها دلالة فاذا كانت (من) فانه يقصد ان العلماء يطرحون حديث من كان ذو سهو في حياته، اما إذا كانت اللفظ (في) فإن المعنى ان العلماء يطرحون حديث من كان ذو سهو في الحديث وليس ذو سهو في حياته.

(٢) لان السهو يعارض الضبط وهو شرط في قبول الرواية.

(٣) (ذوي اليقظة والفطنة والذكاء والحدافة) في (ب) و(ذوي التيقظ والفطنة والذكاء والحصافة) في نسخة المؤتمر.

(٤) هكذا في المخطوط.

(٥) (ذكرناه) في (ب) وفي نسخة المؤتمر.

(٦) (با التوقيف) هكذا في (ب)



ولم ينكر ان يسهو فيها يخبر به عن نفسه^(١)، وعن غيره، ممن ليس بربه، بعد ان يكون منصوباً^(٢) في الأداء ويكون مخصوصا بالاداء^(٣).

وتكون العلة في^(٤) ذلك كله، انها عبادة مشتركة بينه وبينهم^(٥)، على حسب اعلان^(٦) الرجل الذي ذكرت -أيها الأخ- عنه ما^(٧) ذكرت من جواز^(٨) اعتلاله، ويكون ذلك أيضاً^(٩) لإعلام الخلق انه مخلوق ليس بتقديم معبود، وليكون حجة

على الغلاة الذين اتخذوه ربا، وليكون^(١٠) أيضاً سببا لتعليم الخلق احكام السهو في جميع ما عددناه في^(١١) الشريعة، كما كان سببا في تعليم الخلق حكم السهو في الصلاة.

وهذا ما لا يذهب إليه مسلم ولا غال^(١٢) ولا موحد ولا غيره،^(١٣) على التقرير^(١٤) في النبوة ملحد، وهو لازم -لمن حكيت عنه ما حكيت- فيما افتى به من سهو النبي ﷺ، واعتل به، ودل^(١٥) على ضعف عقله وسوء اختياره وفساد تخيله.

وينبغي ان يكون كل من منع السهو عن^(١٦) النبي ﷺ غالياً^(١٨)

(١) جوهر هذا الفصل ان المصنف أراد ان يثبت ان السهو يؤدي إلى اسقاط منزلة النبي من النفوس وبذلك تنتفي غاية البعثة وهي الاتباع، ومطلب اسقاط المنزلة من اهم المطالب الكلامية في اثبات العصمة عند متكلمي الشيعة.

(٢) (مغصوبا) في نسخة المؤتمر.

(٣) كتبت هكذا (با الأداء) في (ب) بينما هذه العبارة ليست في نسخة المؤتمر.

(٤) (في جواز) في (ب)

(٥) (وبين امته) في (ب) وفي نسخة المؤتمر ثم تأتي عبارة (كما كانت الصلوة عبادة مشتركة بينه وبينهم) في (ب).

(٦) (اعتلال) في (ب) وفي نسخة المؤتمر.

(٧) في (ب) (عندما).

(٨) ليست في (ب) وفي نسخة المؤتمر.

(٩) (أيضا ذلك) في نسخة المؤتمر.

(١٠) (هذا) بدله في نسخة المؤتمر.

(١١) (من) في (ب) وهو محتمل جدا في (أ) لان الكاتب قارب في رسمهما مقارنة كادا ان يكونا واحدا في كل الموارد.

(١٢) (ملي) في نسخة المؤتمر.

(١٣) (ولا يميزه) في نسخة المؤتمر.

(١٤) (التقدير) نسخة المؤتمر.

(١٥) (دال) في نسخة المؤتمر.

(١٦) (على) في نسخة المؤتمر.

(١٧) (في جميع ما عددناه من الشرع) في نسخة المؤتمر.

(١٨) (كما زعم المتهور في مقاله: ان النافي السهو



العدد التاسع
السنين الخامسة
١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م

ثم هو يقول ان هذا السهو الذي من الشيطان، يعم جميع البشر - سوى الأنبياء والأئمة - فكلهم أولياء الشيطان، وانهم غاؤون، إذ كان للشيطان عليهم سلطان، وكان سهوهم منه دون الرحمن، ومن لم يتيقظ بجهله^(٥) في هذا الباب كان في عداد الأموات.

فصل [مجهولية ذي الدين]

فأما قول الرجل المذكور: ان ذا الدين معروف، فانه يقال له أبو محمد عمر^(٦) بن عبد عمرو، وقد روى عنه الناس، فليس الأمر كما ذكر، وقد عرفه بما يرفع معرفته، من تكنيته وتسميته بغير معروف بذلك، ولو انه يعرفه^(٧) بذي الدين لكان أولى من تعريفه وتسميته بعمر^(٨)، فإن المنكر له يقول: من ذو الدين؟ ومن هو عمر ومن هو ابن عبد عمرو؟ وهذا كله مجهول غير معروف.

ودعواه انه قد روى الناس عنه، دعوى لا برهان عليها، وما وجدنا في

سورة النحل: ٩٩-١٠٠

(٥) (لجهله) في نسخة المؤتمر.

(٦) (عميرو) في (ب).

(٧) (يعرفهم) في (ب).

(٨) (بعميرو) في (ب).

خارجاً^(١) عن حد الاقتصاد، وكفى بمن صار إلى هذا المقال خزيًا.

فصل [أهمية الفرق بين السهو والاسهاء]

ثم العجب حكمه بان سهو النبي ﷺ من الله، وسهو من سواه من امته - وكافة البشر سواها^(٢) - من الشيطان، بغير علم فيما ادعاه ولا حجة ولا شبهة يتعلق بها احد من العقلاء، اللهم الا ان يدعي الوحي في ذلك، ويتبين به ضعف عقله لكافة الاولياء^(٣).

ثم العجب من قوله: ان سهو النبي ﷺ من الله دون الشيطان، لانه ليس للشيطان على النبي ﷺ سلطان. وانما زعم ان سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون^(٤)، وعلى من اتبعه من الغاوين.

عن النبي ﷺ (غال) في نسخة المؤتمر.

(١) (خارج) في نسخة المؤتمر.

(٢) (وكافة البشر من غيرها) في (ب) وفي نسخة المؤتمر (وكافة البشر من غيرهم).

(٣) ويمكن ان تكون الالباء الا ان رسم الكلمة في المخطوط لا تدل عليه. ويؤيده انها في (ب) (الاولياء)

(٤) إشارة إلى قوله تعالى ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾



أصول الفقهاء ولا الرواة حديثاً عن هذا الرجل، ولا ذكراً له، ولو كان معروفاً كمعاذ بن جبل وعبد الله بن مسعود وابي هريره^(١) وأمثالهم، لكان ما تفرد به غير معمول عليه؛ لما ذكرناه من سقوط العمل بأخبار الآحاد، فكيف وقد بينا ان الرجل مجهول غير معروف، فهو تناقض باطل بما لا شبهة فيه عند العقلاء.

ومن العجب بعد هذا كله، ان خبر ذي اليدين، يتضمن ان النبي ﷺ سها فلم

يشعر بسهوه أحد من المصلين معه، من بني هاشم والمهاجرين والانصار ووجوه الصحابة وسادات الناس، ولا نظر إلى ذلك ولا^(٢) عرفه الا ذو اليدين المجهول، الذي لا يعرفه احد، ولعله من بعض الاعراب، أو شعر القوم به فلم ينبهه احد منهم على غلطه، ولا رأى^(٣) صلاح الدين والدنيا بذكر ذلك له ﷺ الا المجهول من الناس.

ثم لم يكن يستشهد^(٤) على صحة قول ذي اليدين فيما خبر به من سهوه،

(١١) هكذا في (أ) وفي (ب) (سألوا) وهو الصحيح إذا كانت هذه العبارة للمصنف، اما إذا كانت العبارة للناسخ فإن ما ثبت في (أ) فهو الصحيح لانه يحكي عن الآخر، والظاهر ان العبارة هي للمصنف لانها موجودة في باقي المصادر التي نقلت الرسالة وليست من إضافات الناسخ.

(١) هكذا في الأصل وفي (ب) والصحيح (هريرة)

(٢) ليست في (ب).

(٣) في (أ) و(ب) هكذا (رئي).

(٤) (ليستشهد) في (ب).

الا أبا بكر وعمر، فإنه^(٥) سألها عما ذكره ذو اليدين، ليعتمد على قولها فيه، ولم يثق بغيرهما في ذلك، ولا اسكن^(٦) إلى احد سواهما في معناه، وان شيعياً يعتمد على هذا الحديث في الحكم على النبي ﷺ بالغلط^(٧) والنقص وارتفاع العصمة عنه، ليس^(٨) من العباد الا ناقص^(٩) العقل، ضعيف الرأي، قريباً إلى ذوي الافات المسقطة عنهم التكليف، والله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل^(١٠).

تم جواب اهل الحائر فيما سئلوه^(١١)

(٥) أي الرسول الأكرم

(٦) هكذا في الأصل ويبدو انها (ولا سكن)

(٧) (با الغلط) في (ب).

(٨) ليست في (ب).

(٩) (لناقص) في (ب).

(١٠) في حاشية النسختين (تم الرسالة والحمد لله).

(١١) هكذا في (أ) وفي (ب) (سألوا) وهو الصحيح إذا كانت هذه العبارة للمصنف، اما إذا كانت العبارة للناسخ فإن ما ثبت في (أ) فهو الصحيح لانه يحكي عن الآخر، والظاهر ان العبارة هي للمصنف لانها موجودة في باقي المصادر التي نقلت الرسالة وليست من إضافات الناسخ.

عنه، من سهو النبي ﷺ (١).

وهذه من الرسائل المنسوبة إلى المفيد رض، في رد الصدوق عليه الرحمة، كما هو عادته [في] كثرة ايراد الفصول في كتبه. واحتمل كونه من السيد المرتضى ﷺ (٢).

ومن جملة الرسائل للمفيد رسالة في الرد على الصدوق أيضاً فيما ذكره في الفقيه ان شهر رمضان لا يكون ناقصاً، وأجاب بضعف سند ما ورد دليلاً على قوله ﷺ، وطعن فيه على ابن سنان (٣)، وذكر

(١) وفي (ب) بعد هذا الموضع ذكر ان (المتسخ منه ... قليل والحمد لله رب العالمين) ليشير إلى الرسالة القادمة بقوله: (رسالة الرد على من يقول با العدد في شهر الصيام للشيخ المفيد رحمه الله تعالى) وفي نهاية نسخة رسالة العدد يباشر برسائل في الغيبة ثم في الاستحاضة وفي اخرها يثبت اسمه (محمد بن رجب علي الطهراني في ربيع الأول سنة ١٣٠٥ هـ). وقد كتبت في سامراء بدلالة ان الشيخ الطهراني خلال هذه المدة الزمنية كان من نزلاء سامراء كما ان هذا المخطوط في نهايته يدون اخر ناسخ منه انه كتبه في سامراء فيقرب بذلك احتمالية ان الطهراني كتبه اسوة بالآخرين في سامراء.

(٢) وهذا الاحتمال قد أوردته العديد من علمائنا عند تناولهم لهذه الرسالة ومنهم المجلسي في بحاره كما مر.

(٣) وهو من رواة الطبقة السادسة ومن أصحاب الأئمة الكاظم والرضا والجواد، ووقع الاختلاف

ان الاصحاب لا يختلفون في عدم الاعتماد عليه، وهذا لفظه في محمد بن سنان (وهو مطعون فيه، لا تختلف العصابة في تهمته وضعفه) وأيضاً هي مخالفة للكتاب، حيث قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (٤)، والشهر في لغة العرب سمي شهراً لاشتهاره بالهلال، فالشهر عندهم من رؤية (٥) الهلال إلى الهلال الاخر، والقران نزل على لغة العرب كما قال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (٦). وقال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ (٧).

وأيضاً هذه الاخبار مخالفة لخبار الرؤية التي عمل بها الفقهاء، وبمثل ذلك أجاب عن العدد وأجاب في اثنائها عما ورد عنهم ﷺ في الحديثين المختلفين، خذوا بابعدهما عن قول العامة، انه يختص بما روي عنهم في مدائح أعداء الله، والترحم في وثاقته بين موثق ومضعف ومتوقف بشأنه. للمزيد حول التحقيق في شأنه يراجع: السيستاني، السيد محمد رضا، قيسات في علم الرجال، ج ١، ص ٤٠٦ وما بعدها.

(٤) سورة التوبة: ٣٦.

(٥) في (أ) هكذا (رعية) وفي اكثر من مورد.

(٦) سورة الشعراء: ١٩٥.

(٧) سورة فصلت: ٤٤.



على خصماء الدين ومخالفى الايمان وهو كما ترى.

وحرره بيده الفانية متعجلا، محمد باقر بن محمد حسن، في بلدة سر من رأى في شهر شوال المكرم سنة ١٣٠٠.

قائمة المصادر والمراجع:

بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصاري، تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، ١٤١٣، ط ١.

٧. الأنصاري، مرتضى، رسائل فقهية، المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصاري، ط ١، ١٤١٤.

٨. البحراني، يوسف، الحقائق الناضرة، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، دت، بلاط.

٩. البحراني، يوسف، الكشكول، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٨، ط ١.

١٠. البروجردي، مرتضى، شرح العروة الوثقى - الصلاة، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، ٢٠٠٥، ط ٢.

١١. البيرجندي، محمد حسن، الفوائد الرجالية. تحقيق محمد كاظم رحمن ستايش، بلا معلومات طباعة.

١٢. التبريزي، ميرزا جواد، نفي السهو عن النبي، دار الصديقة الطاهرة، ١٤١٩، ط ٢، تقرير: نزار سنبل.

١٣. التستري، محمد تقي، رسالة في سهو النبي - دراسة نقدية لرسالة المفيد في نفي السهو عن النبي، مجلة الاجتهاد

١. ابن ادريس الحلي، محمد بن منصور، موسوعة ابن ادريس الحلي، العتبة العلوية المقدسة، ط ١، ٢٠٠٨ م، تحقيق: السيد محمد مهدي الموسوي.

٢. ابن شهر اشوب، محمد علي، معالم العلماء، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٨٠، ط ١.

٣. الأشكوري، احمد، تراجم الرجال، مكتبة السيد المرعشي، قم، ط ١، ١٤١٤.

٤. اغا بزرك، محسن، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، دار الأضواء، بيروت، ط ٢، بلاط.

٥. الأمين، محسن، أعيان الشيعة، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٣، بلاط.

٦. الأنصاري، مرتضى، أحكام الخلل في الصلاة، الناشر المؤتمر العالمي

والتجديد، العدد الثاني والأربعون، السنة ٢٠١٧، ط ٢.

الحادية عشرة، ربيع ١٤٣٨.

٢١. السيوري، المقداد، إرشاد

الطالبيين، مكتبة السيد المرعشي، قم، ط ١،

١٤٠٥.

١٤. الجزائري، نعمة الله، الأنوار

النعمانية، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات،

بيروت، ط ١، ٢٠١٠.

٢٢. شبر، عبد الله، مصابيح الأنوار

في حل مشكلات الاخبار، مؤسسة النور

للمطبوعات، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧.

١٥. الحر العاملي، محمد بن الحسن،

التنبيه بالمعلوم من البرهان في تنزيه المعصوم

عن السهو النسيان، مركز تحقيقات

كمبيوتر علوم إسلامي، قم، ط ١.

٢٣. الشريف المرتضى، حسين بن

موسى، الناصريات، رابطة الثقافة

والعلاقات الإسلامية مديرية الترجمة

والنشر، طهران، ١٩٩٧، ط ١، ص ٢٤١،

تحقيق: مركز البحوث والدراسات

العلمية.

١٦. الخميني، روح الله، الخلل في

الصلاة، مؤسسة تنظيم ونشر اثار الامام

الخميني، طهران، ١٣٧٨ هـ ش.

١٧. الخوئي، أبو القاسم، معجم

رجال الحديث، مطبعة الاداب، النجف

الأشرف، ١٩٧٠، ط ١.

٢٤. الشريف المرتضى، حسين بن

موسى، تنزيه الأنبياء، انتشارات مدرسه

على شهيد مطهرى، طهران، ١٤٢٢،

ط ١، تحقيق فاطمة قاضي شعار.

١٨. الدرايتي، مصطفى، الفهرس

الموحد للمخطوطات الإيرانية، مركز

الوثائق والمكتبة الوطنية الإيرانية، طهران،

١٣٩١ هـ ش، ط ١.

٢٥. الشهيد الأول، ذكرى الشيعة،

مؤسسة آل البيت لاحياء التراث، قم،

ط ١، ١٤١٩.

١٩. السبحاني، جعفر، عصمة الأنبياء

في القرآن الكريم، مؤسسة الإمام الصادق،

قم، ١٤٢٩، ط ٢.

٢٦. صاحب الجواهر، محمد حسن،

جواهر الكلام، دار الكتب الإسلامية،

طهران، ط ٣، ١٣٦٧ ش.

٢٠. السيستاني، محمد رضا، قبسات في

علم الرجال، دار المؤرخ العربي، بيروت،

٢٧. صحيح مسلم.



٢٨. الصدوق، محمد بن بابويه، من لا يحضره الفقيه، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٩٨٦.
٢٩. الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤١٥.
٣٠. الحافظ العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، طرح التثريب في شرح التقریب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٢.
٣١. الطوسي، محمد بن الحسن، الخلاف، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ١٤٠٧، ط١.
٣٢. الطوسي، محمد بن الحسن، الرسائل العشرة، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، دت، بلا ت.
٣٣. الطوسي، محمد بن الحسن، المبسوط، المطبعة الحيدرية، طهران، ١٣٨٧ هـ ش، ط١.
٣٤. الطوسي، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٦٥ هـ ش، ط٤، تحقيق السيد حسن الخرساني.
٣٥. العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، الرسالة السَّعْدِيَّة، بهمن، قم، ١٤١٠، ط١، تحقيق: عبد الحسين محمد علي بقال.
٣٦. العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، تذكرة الفقهاء، مؤسسة آل البيت لأحياء التراث، قم المقدسة، ط١، ١٤١٤.
٣٧. العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، شرح تجريد الاعتقاد، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ١٤١٧، ط٧.
٣٨. الغروي، علي، شرح العروة الوثقى - الصلاة، (موسوعة الإمام الخوئي)، مؤسسة أحياء آثار الإمام الخوئي، بلام، ط٢، ٢٠٠٥.
٣٩. الفهداوي، عمار عبد الأمير، رسالة عدم سهو النبي للشيخ المفيد، منشورة على موقع مجلة نصوص معاصرة، تاريخ النشر ٦ مايو ٢٠١٧، تاريخ الزيارة: ٢٣ حزيران ٢٠٢٣.
٤٠. الفيض الكاشاني، محسن، الوافي، مكتبة أمير المؤمنين، أصفهان، ١٤٠٦، ط١.
٤١. القمي، عباس، سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار، اسوه، قم، ١٤١٤ هـ ق، ط١.
٤٢. كاشف الغطاء، محمد الحسين، الدين والإسلام، المجمع العالمي لأهل

البيت، قم، ١٤٢٩، ط١.

٤٣. الكليني، محمد بن يعقوب،

الكافي، ديوان الوقف الشيعي، بغداد،

٢٠١٥، ط١.

٤٤. المجلسي، محمد باقر، بحار

الأنوار، دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٣،

ط١.

٤٥. المجلسي، محمد تقي، روضة

المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه،

مؤسسة فرهنگ إسلامي كشانپور، قم،

١٤٠٦، ط٢.

٤٦. المحسني، محمد اصف، صراط

الحق، ذوي القربى، قم، ١٤٢٨، ط١.

٤٧. المحقق الحلي، جعفر بن القاسم،

المختصر النافع، مؤسسة البعثة، طهران،

١٤١٠، ط٣.

٤٨. المظفر، محمد حسن، دلائل

الصدق، مؤسسة آل البيت لأحياء التراث،

قم، ط١، لات.

٤٩. معرفة، محمد هادي، التمهيد في

علوم القرآن، مؤسسة فرهنگ انتشاراتي

التمهيد، قم، ط٢، ١٤٢٩.

٥٠. المفيد، محمد بن محمد، رسالة

في عدم سهو النبي، المؤتمر العالمي لآلفية

الشيخ المفيد، قم، ١٤١٣، ط١، تحقيق

مهدي نجف.

٥١. المير داماد، محمد باقر، الرواشح

السموية، دار الحديث، قم، تحقيق:

غلامحسين قيصريه، نعمة الله الجليلي،

١٤٢٢، ط١.

٥٢. النراقي، أحمد، مستند الشيعة،

مؤسسة آل البيت لأحياء التراث، قم،

١٤١٦، ط١.

٥٣. الوحيد البهبهاني، محمد باقر،

الحاشية على مدارك الاحكام، مؤسسة آل

البيت، قم، ط١، ١٤٢٠.

٥٤. الوحيد البهبهاني، محمد باقر،

الرسائل الأصولية، مؤسسة العلامة

المجدد الوحيد البهبهاني، قم، ١٤١٦ ق،

ط١.

٥٥. الوحيد البهبهاني، محمد باقر،

تعليقة على منهج المقال، نشر، د مدينة،

د، بلا ط.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي اصطفى محمداً رسالته واخانا على
 علم لا دواء عنده وفضلته على كافة خلقه وجعله قدوة في الدين ووجهة
 للعالمين وعقده من الزلات وراة من التشنات وحمده من الشهات
 واجل لما الفضل في رغبته في اعلى المراتب صلى الله عليه واله الذين
 بمودتهم تتم الصالحات بفضلهم فقد وقعت ايديهم في فلك الله
 لياسير الامور ودقنا ايامك الحمد على ما كتبت بين معنى ما وجدته
 لبعض شاغلك بسند الحسن بن محبوب عن الرباطي عن سعيد الاحمري عن ابي
 جعفر محمد بن عيسى بن ميمون بن النعمان عن التميمي عن النضر بن عمار
 فان الشيخ الذي ذكرته زعم ان الغلاة تذكر ذلك ويقولون لو جازوا لم يسيروا
 في الصلوة لمجازا ان يسيروا في التبليغ لان الصلوة فرضية كما ان التبليغ عليه
 فرضية وفي هذا القول بان لا يلزم من قبل ان جميع الامة ان يشاركوا في
 النبي فيما يقع عليه وهو متعبد بالصلوة كغيره من امور وليس سواه
 بقبيح والحال الذي احق بها هي النبوة والتبليغ من شرائعها فلا يجوز ان يقع عليه
 في التبليغ ما يقع في الصلوة لانها عبادية مخصوصة والصلوة عبادية مشتركة ولها
 ثلث له العبودية على زعمه وباشادات الترمذي في حديثه عن ابن عمر عن ابي
 له وقصد منه اليه في الحديث عنه لان الذي لا يخالده سنة ولا نهم هو الله الذي
 القويم وليس هو النبي فكيف يكون لان سمع من الله وانما اسماؤه ليحلم انه مخلوق
 بشر لا يخلد وبما جردوا من دينه وليعلم الناس بعبوديته حكم النبي صلى الله عليه واله
 سمعوا من الشيطان وليس هو الشيطان على الحق والامة سلطان انما سلطان على
 الذين يتولونه والذين هم بمرشدين وعلى من تبعوا الغاوين قال والدفع
 لهم النبي ودعهم انهم باين ولم يكونوا لهم الصغار يقال له ذو البدين دعوى



